المركز المصري للدراسات الإقتصادية

ECES

The Egyptian Center for Economic Studies

إستراتيجية لتحقيق النمو الشامل:

السياسات القطاعية وإصلاح التعليم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ماجدة قنديل

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

يونيو 2012

مقدمة

أولا: يهدف هذا العرض الإيضاحى إلى تقييم المساهمات القطاعية في النشاط الاقتصادي لتحديد السياسات القطاعية اللازمة لزيادة محتوى الوظائف في النمو.

ثانيا: يتناول العرض الفجوة بين محصلة التعليم والطلب على العمالة وذلك لتحديد الإصلاحات اللازمة في التعليم بغية الحد من الاختلالات في سوق العمل.

أخيرا: يركز العرض على سبل تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة مستوى مساهمتها في النمو.

الجزء الأول: السياسات القطاعية

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

نظرة عامة على المستوى القطاعي

الأنصبة القطاعية

مرونة التشغيل للناتج القطاعي

مؤشرات الإنتاجية

المساهمات في النمو

التحليل القطاعي

الزراعة	الصناعة التحويلية	البترول والكهرباء	التشييد والبناء	الخدمات الإنتاجية	الخدمات الاجتماعية
الزراعة	الصناعة التحويلية	المنتجات البترولية	التشييد والبناء	النقل والتخزين	الإسكان والممتلكات
	التعدين	الكهرباء		الاتصالات	المرافق العامة
				قناة السويس	خدمات التعليم والصحة
				التجارة والوساطة المالية والتأمين	خدمات أخرى
				السياحة	

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

خلال الفترة 1992-2011، بلغ متوسط النمو فى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4.75% سنويا، مما أدى إلى نمو التشغيل خلال الفترة ككل بنحو2.65% في المتوسط سنويا

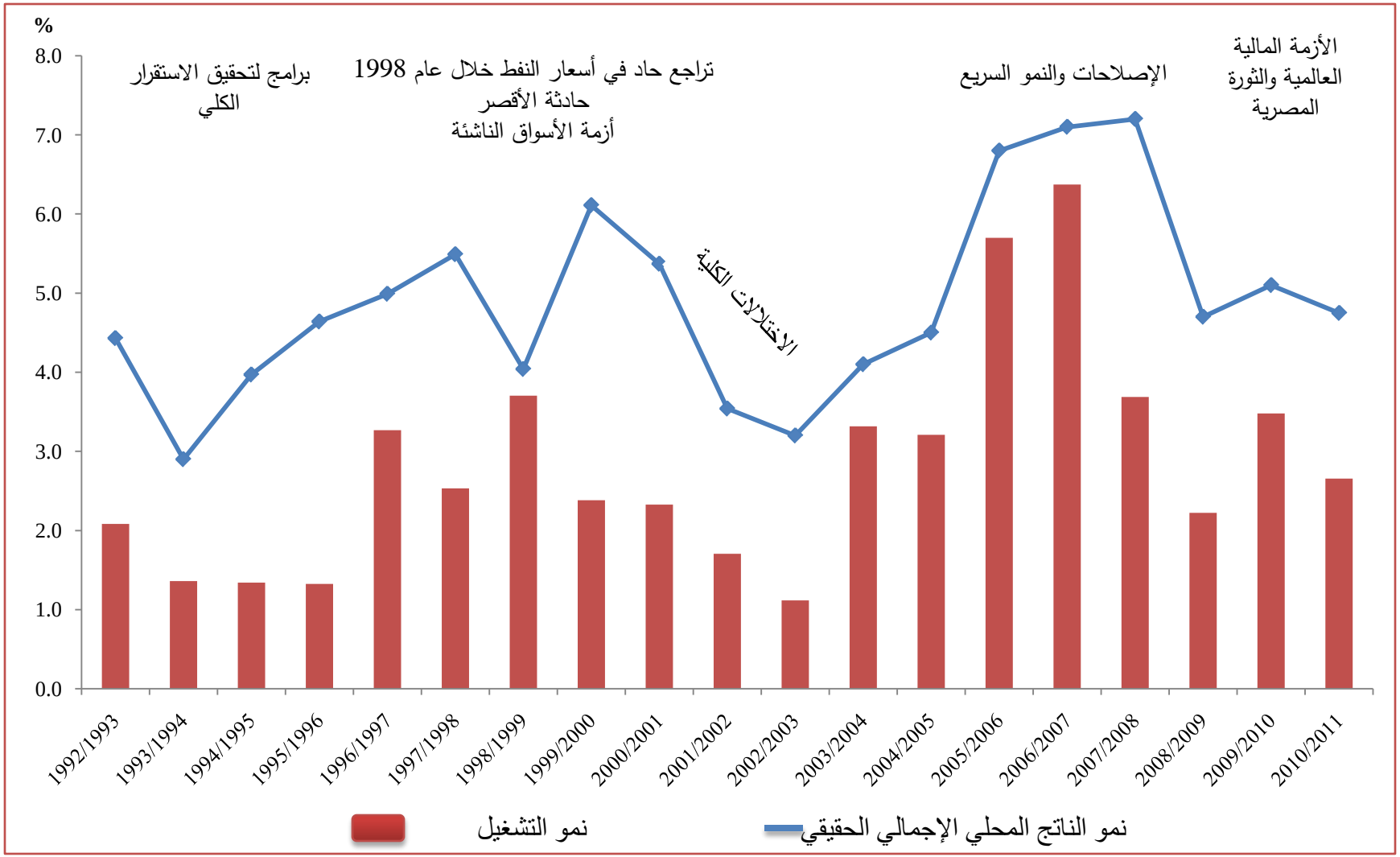

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

شهد حجم الاقتصاد والتشغيل خلال التسعينيات من القرن العشرين معدلات مرتفعة من النمو بفعل زيادة أنصبة القطاع الخاص رغم أن نصيب القطاع العام في الاستثمار كان أعلى في المتوسط

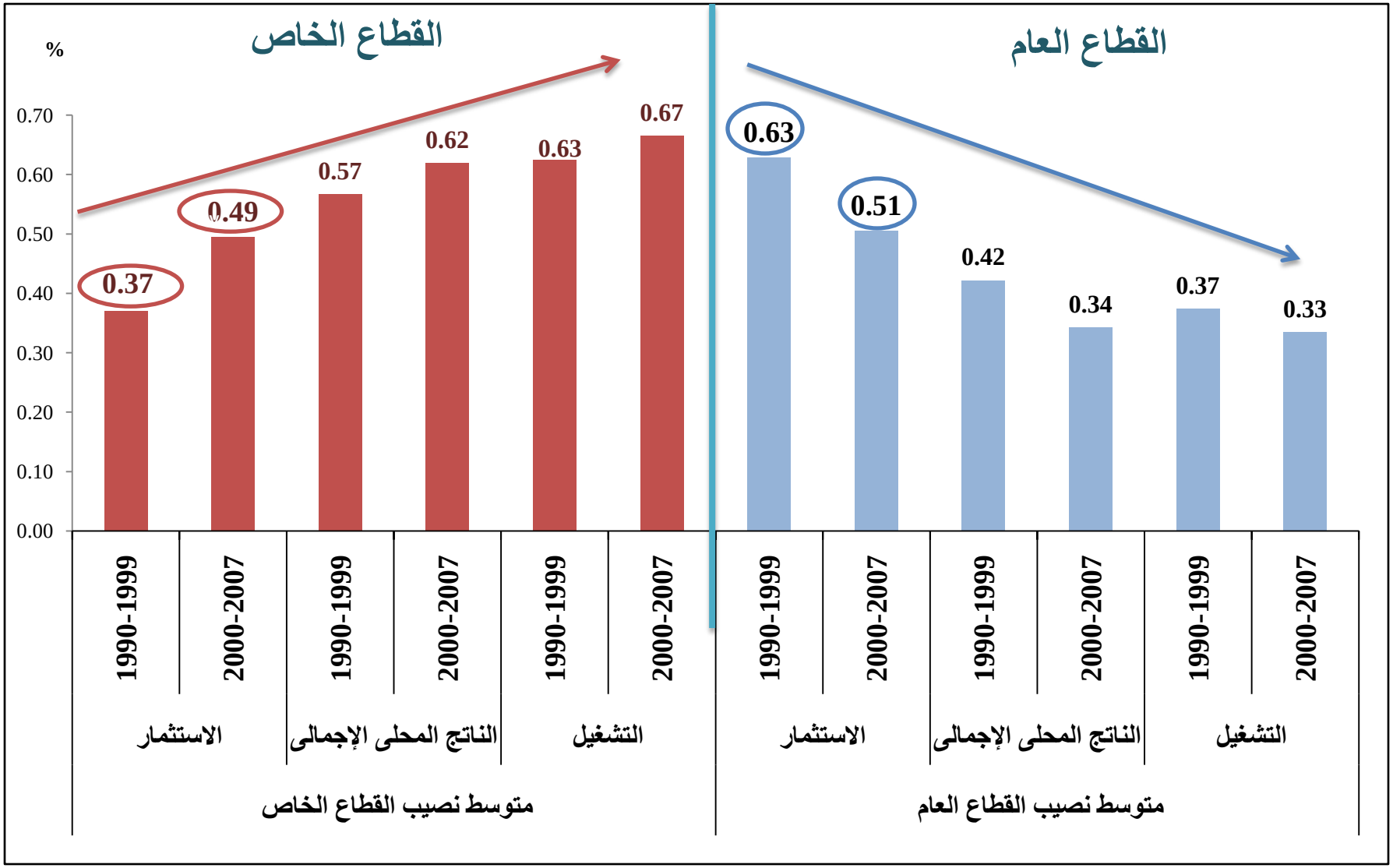

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

بمضى الوقت شهدت أنصبة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والتشغيل زيادة كبيرة، بينما تراجعت فى المقابل أنصبة القطاع العام

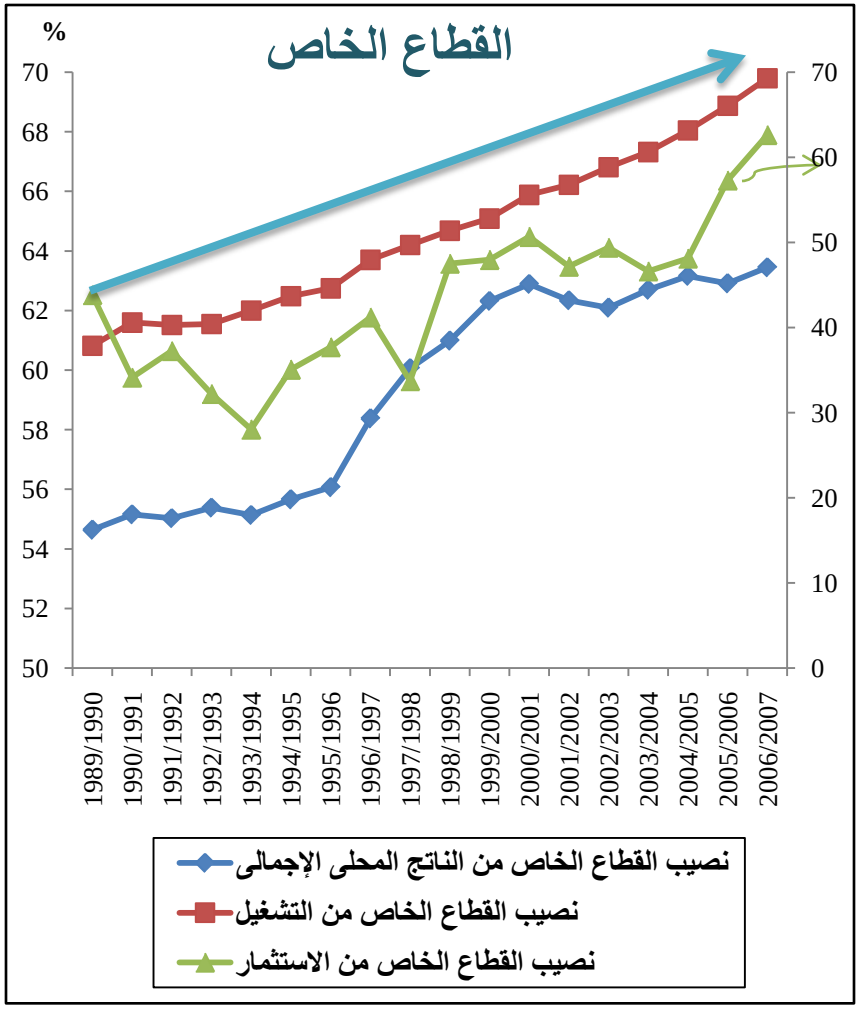

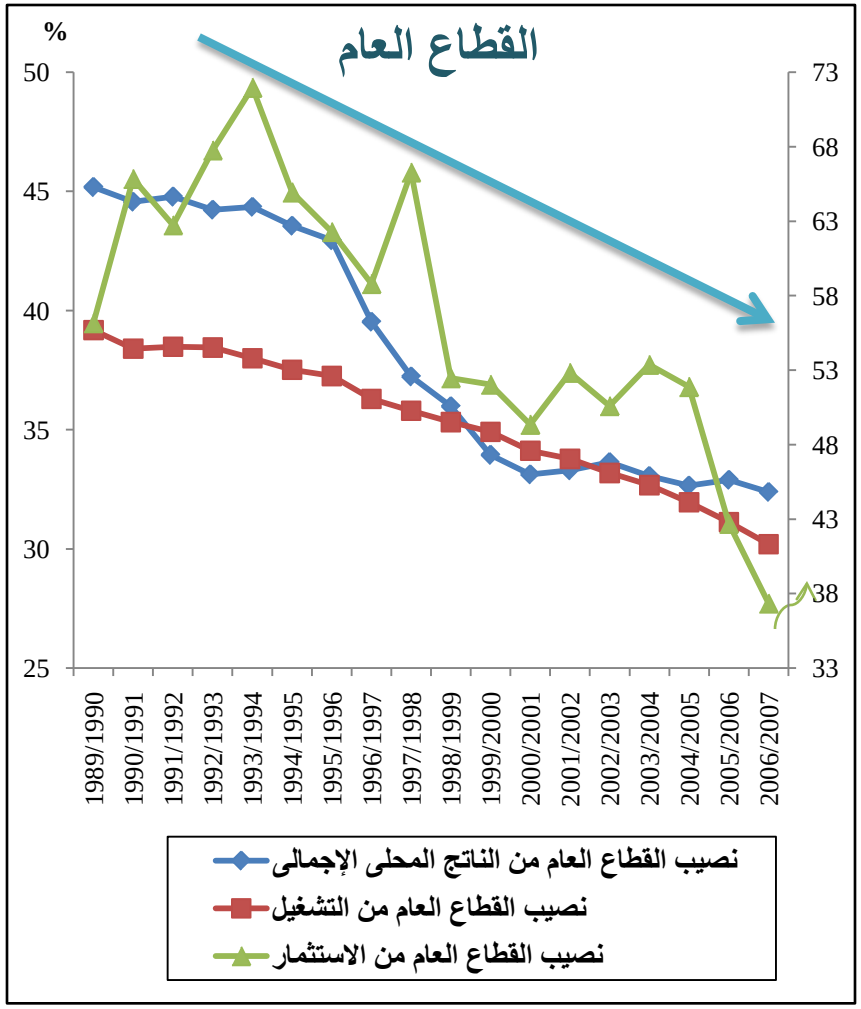

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والتشغيل، والاستثمار مما يعكس ارتفاع محتوى الوظائف في النمو في القطاع الخاص في المتوسط بمضي الوقت

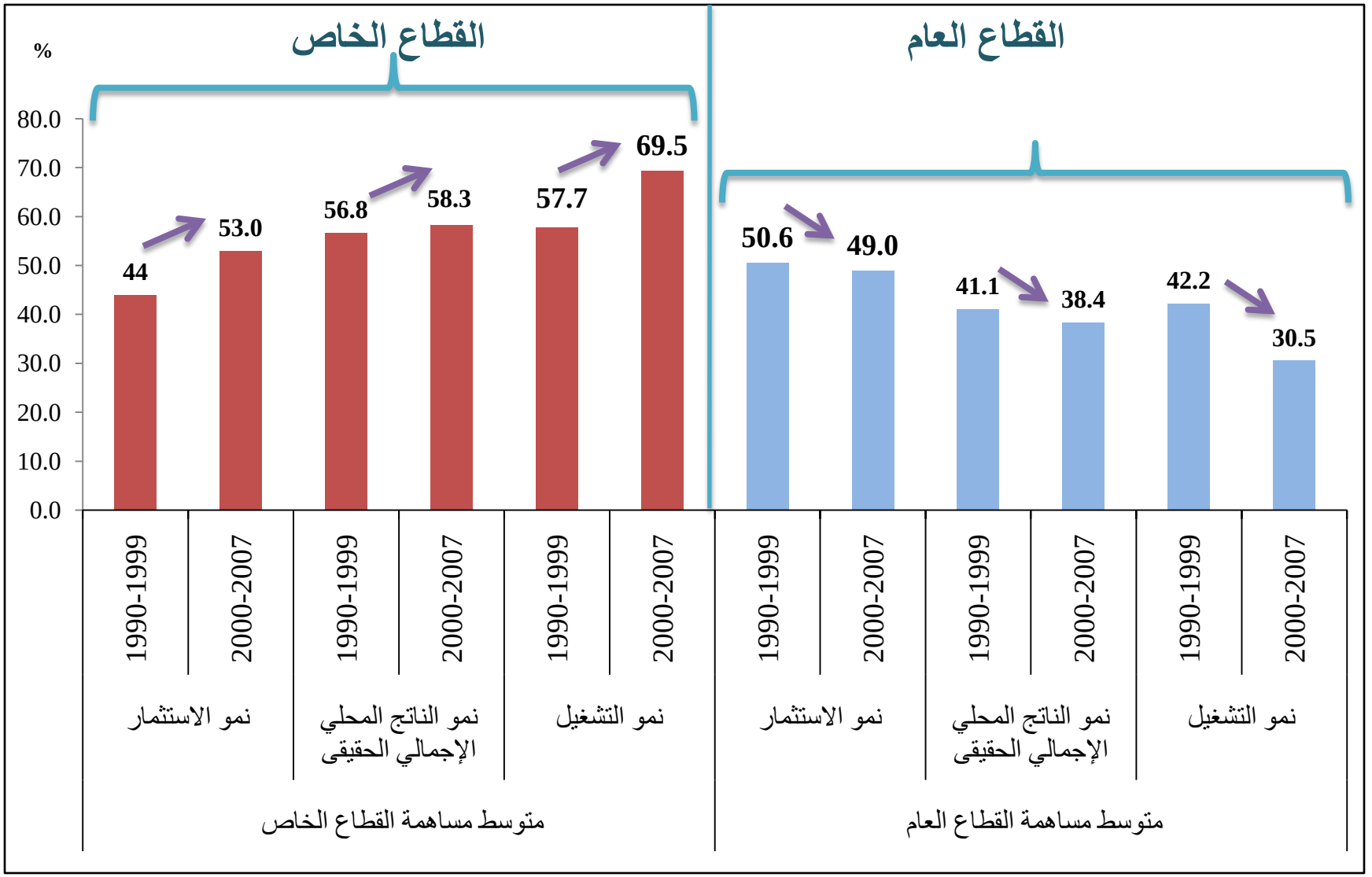

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

كانت مساهمة القطاع الخاص بمثابة المحرك الرئيسي لزيادة النمو الحقيقي والتشغيل، وذلك مقارنة بمحدودية نطاق زيادة التشغيل في القطاع العام

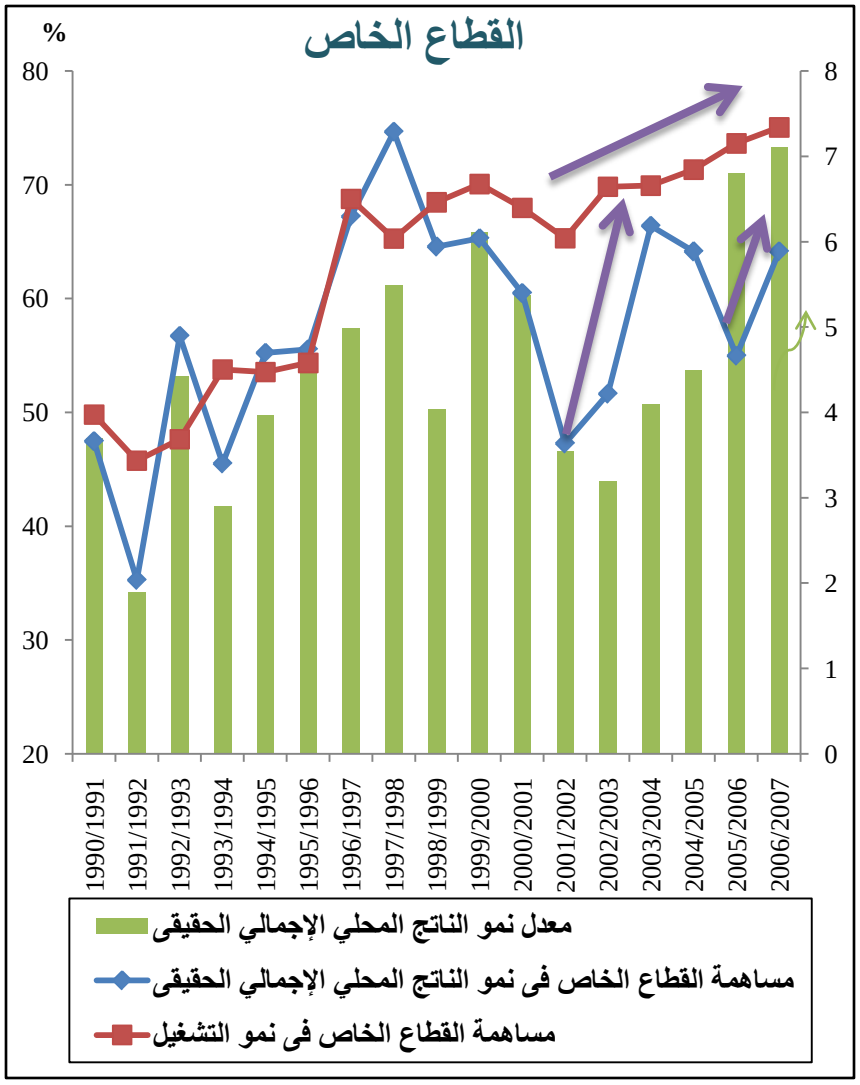

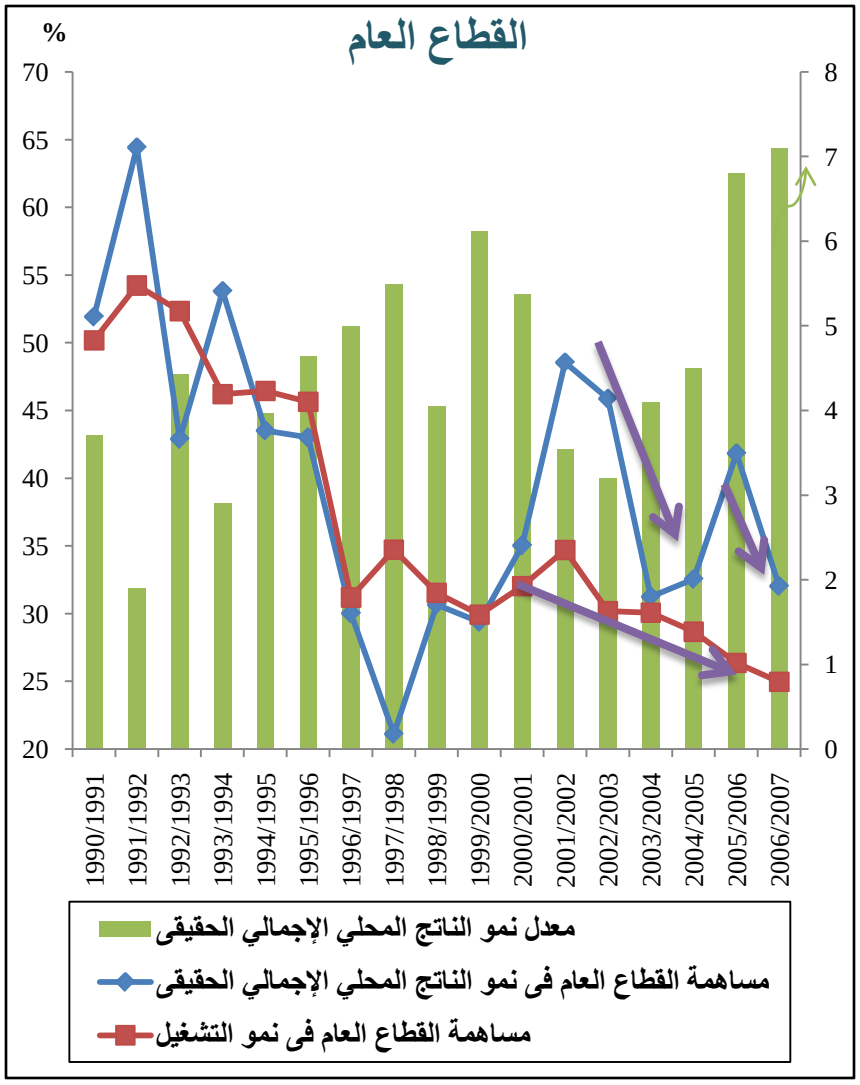

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

نظرة عامة على المستوى القطاعي: الأنصبة القطاعية

أدى ارتفاع الاستثمار إلى زيادة معدلات الناتج والتشغيل في قطاعي الزراعة والتشييد والبناء، بينما اتسم تأثيره على التشغيل في البترول والكهرباء بأنه كان محدودا

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

يعمل الاستثمار على زيادة إنتاجية العامل في الخدمات الإنتاجية والصناعة التحويلية كما أن مستوى استجابة الناتج للاستثمار في هذين القطاعين مرتفع بصورة كبيرة، بينما يعمل الاستثمار على زيادة التشغيل في الخدمات الاجتماعية التى تتسم بارتفاع محتوى الوظائف في النمو

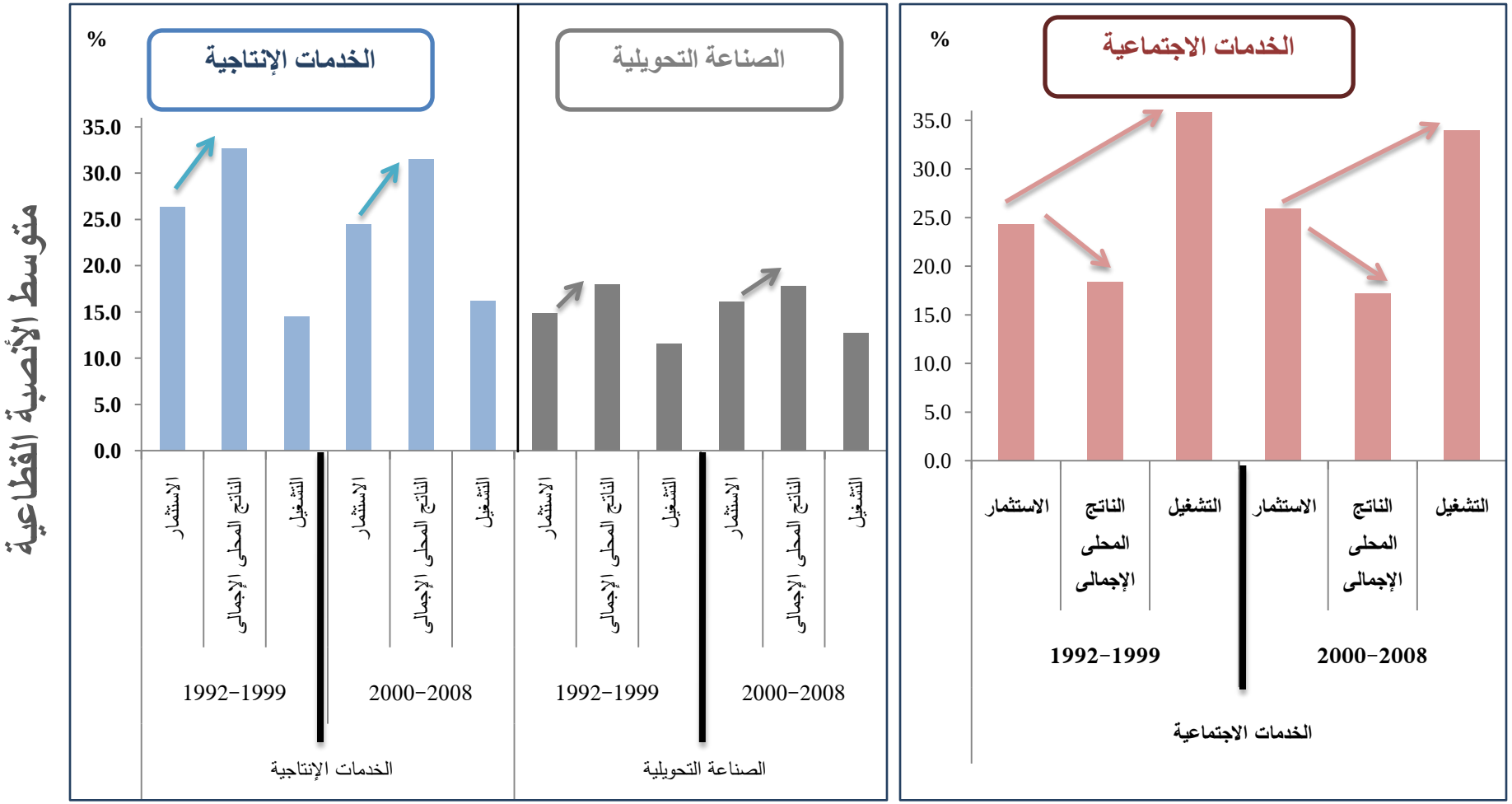

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

نظرة عامة على المستوى القطاعي: مرونة التشغيل للناتج القطاعي

يتسم محتوى الوظائف في النمو بأنه الأعلى في قطاع الصناعة التحويلية والأقل في قطاعى البترول والكهرباء

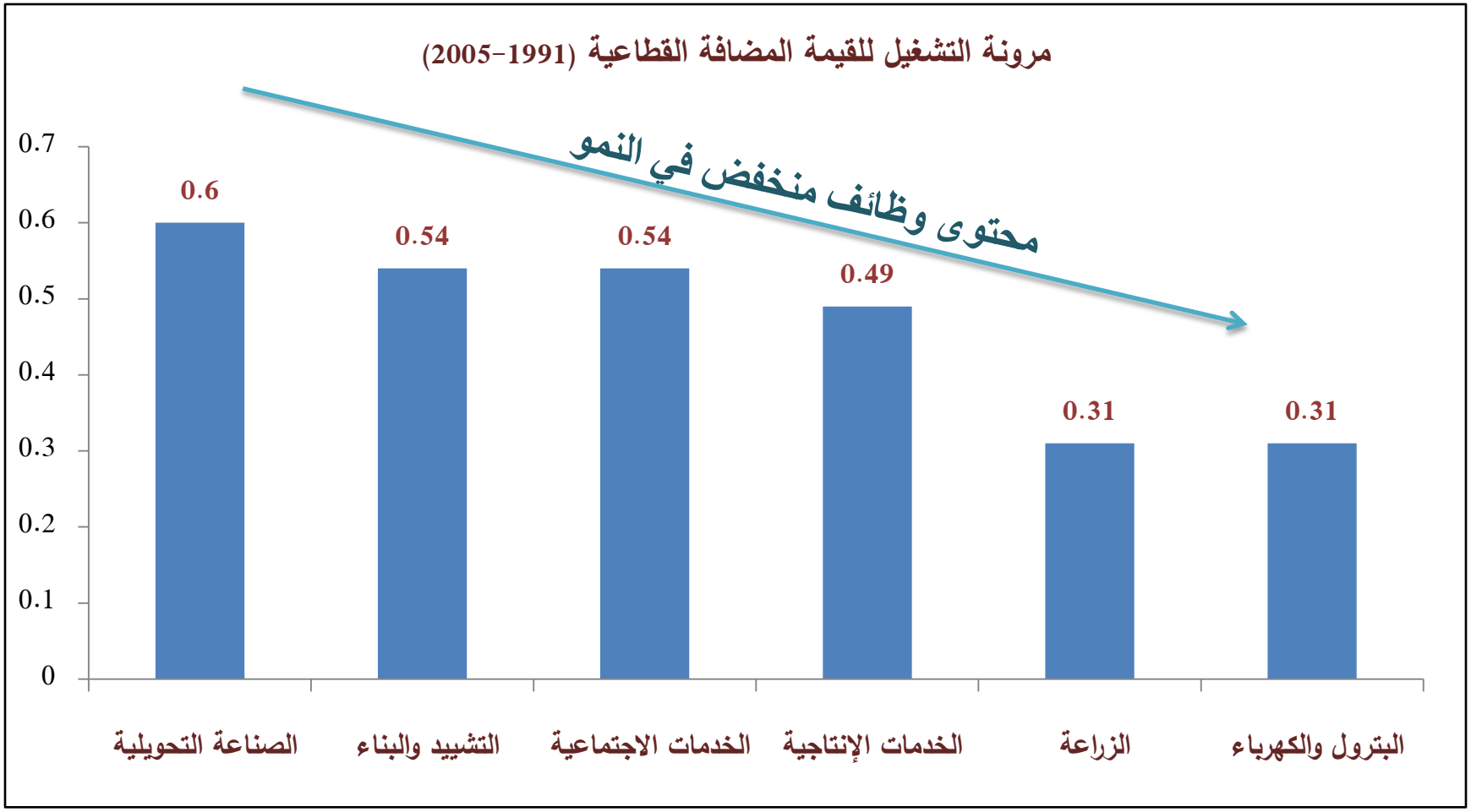

Source: El-Ehwany, Naglaa, and Nihal El-Megharbel. "Employment Intensity of Growth in Egypt with focus on Manufacturing Industries." *ECES* WB No. 130 (2009).

نظرة عامة على المستوى القطاعي: مؤشرات الإنتاجية

ارتفعت الإنتاجية بمضي الوقت في كثير من القطاعات، في حين تراجعت في البترول والكهرباء حيث ينخفض محتوى الوظائف فى النمو

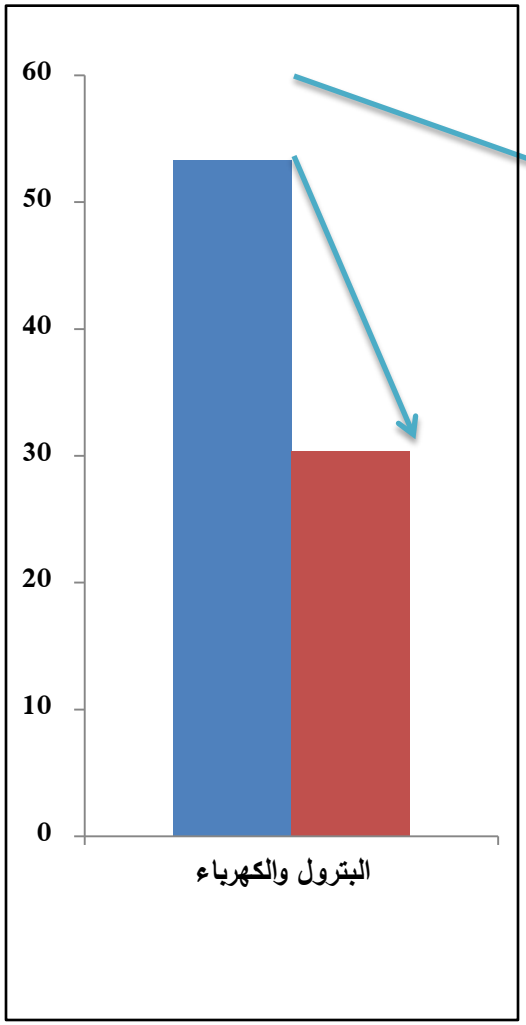

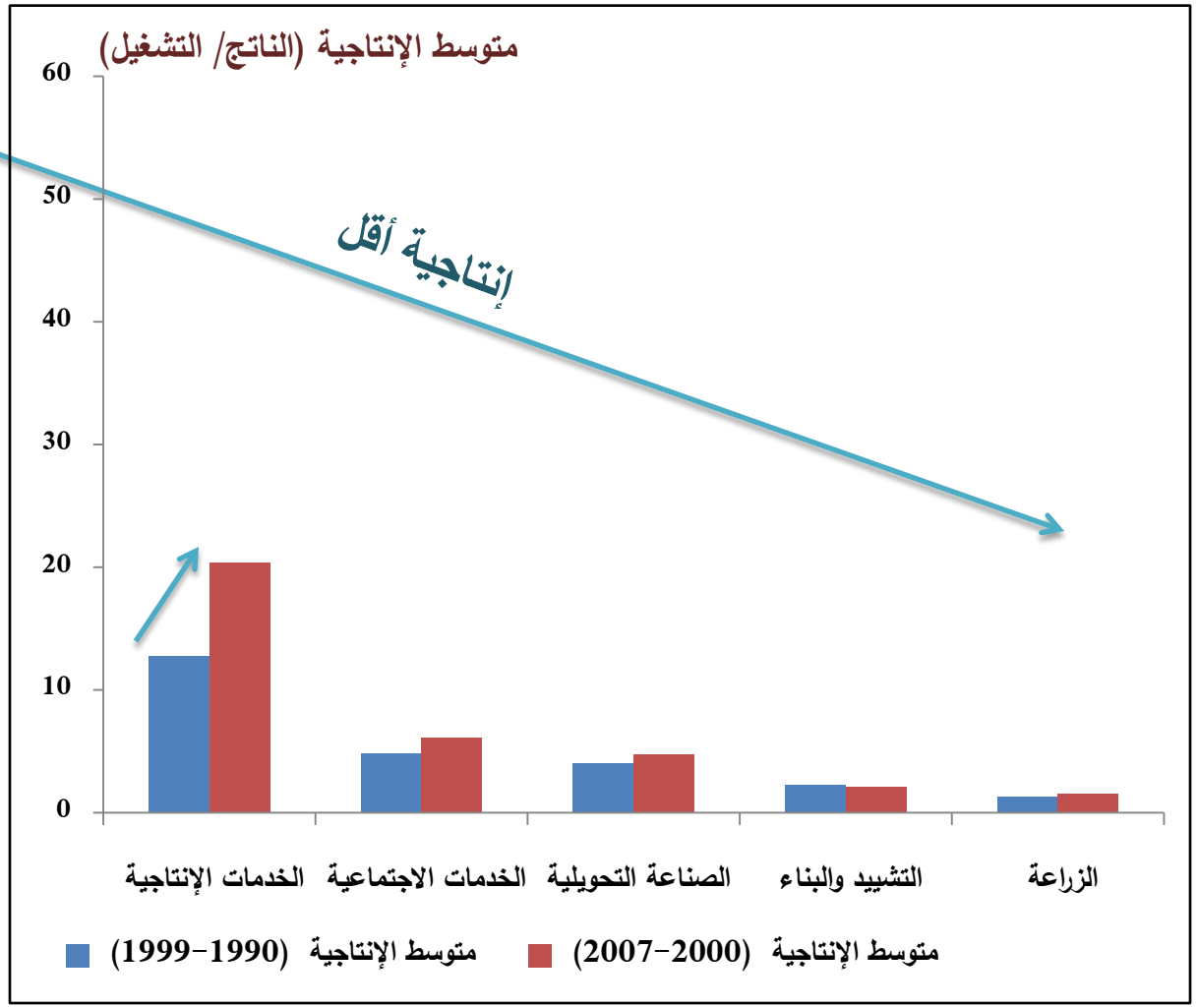

نظرة عامة على المستوى القطاعي: المساهمات في النمو

القطاعات ذات النصيب الأعلى في النمو مثل الخدمات الإنتاجية، تسهم بصورة أقل كثيرا في التشغيل، بينما القطاعات التي ترتفع مساهمتها في التشغيل مثل الخدمات الاجتماعية تكون مساهمتها في النمو أقل مما يعكس التباين القطاعي في الإنتاجية ومحتوى الوظائف في النمو

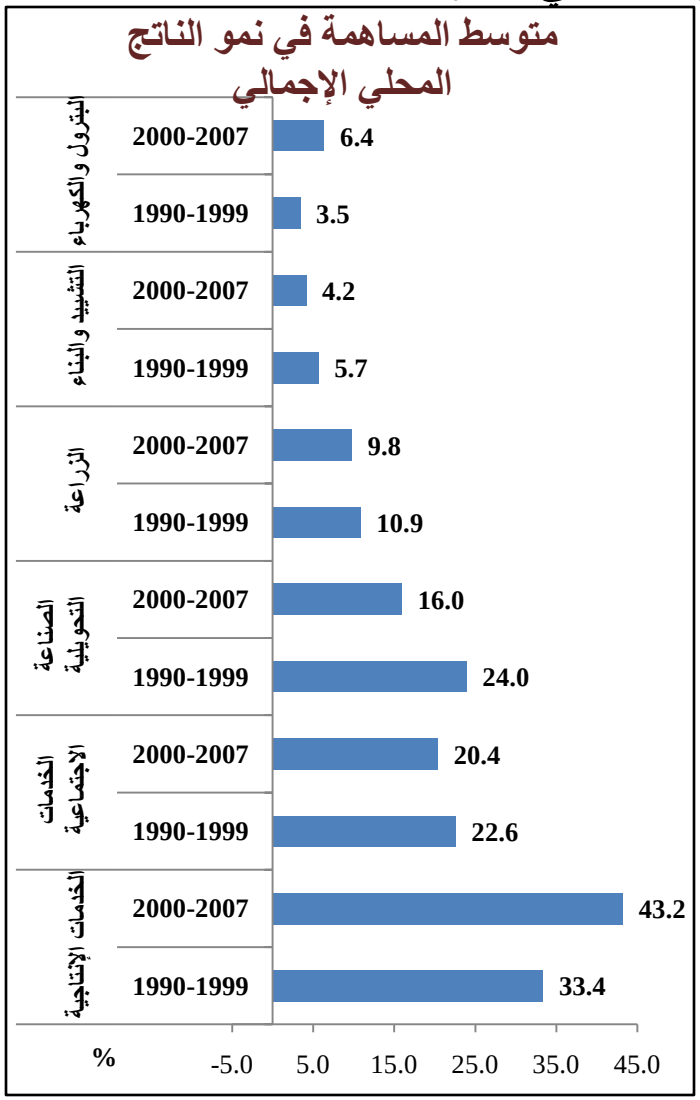

المكون الوظيفي منخفض في النمو

المكون الوظيفي متوسط في النمو

أدنى إنتاجية

معدلات إنتاجية متوسطة

المكون الوظيفي مرتفع في النمو

معدلات إنتاجية مرتفعة

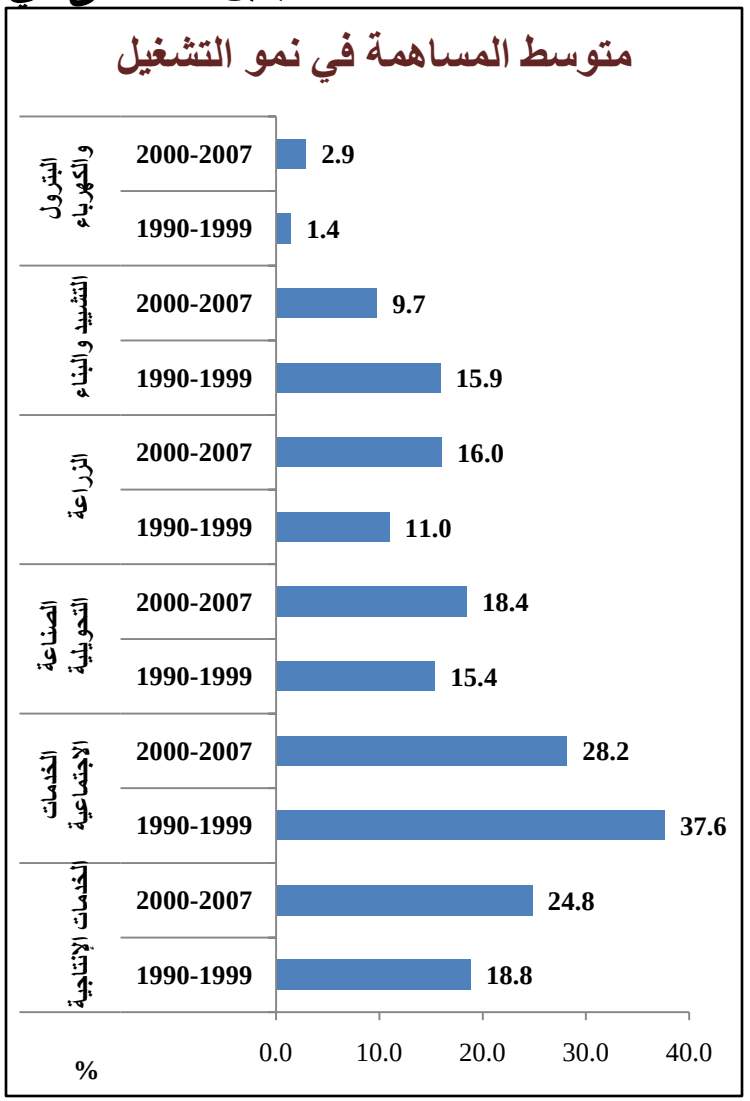

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

التحليل القطاعي

الزراعة

يبلغ نصيب الزراعة في التشغيل تقريبا ضعف نصيبها في الناتج مما يعكس تدنى الإنتاجية. كما أظهر القطاع تراجعا في أنصبته بمضي الوقت وهو ما يتسق مع تراجع نصيبه من الاستثمار

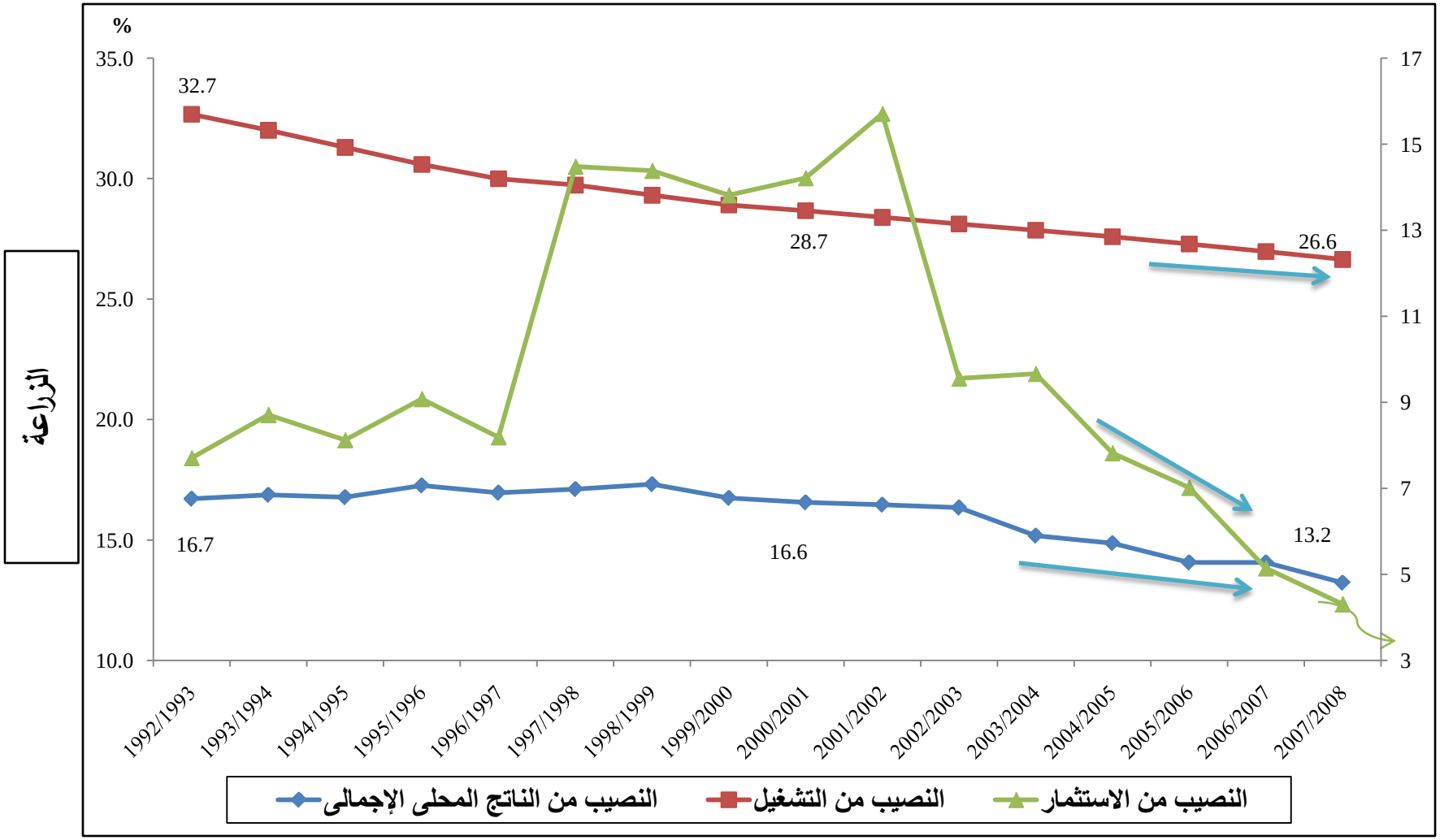

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

يهيمن التشغيل والناتج الخاص على قطاع الزراعة رغم ارتفاع نصيب استثمارات القطاع العام والذي تراجع بمضي الوقت

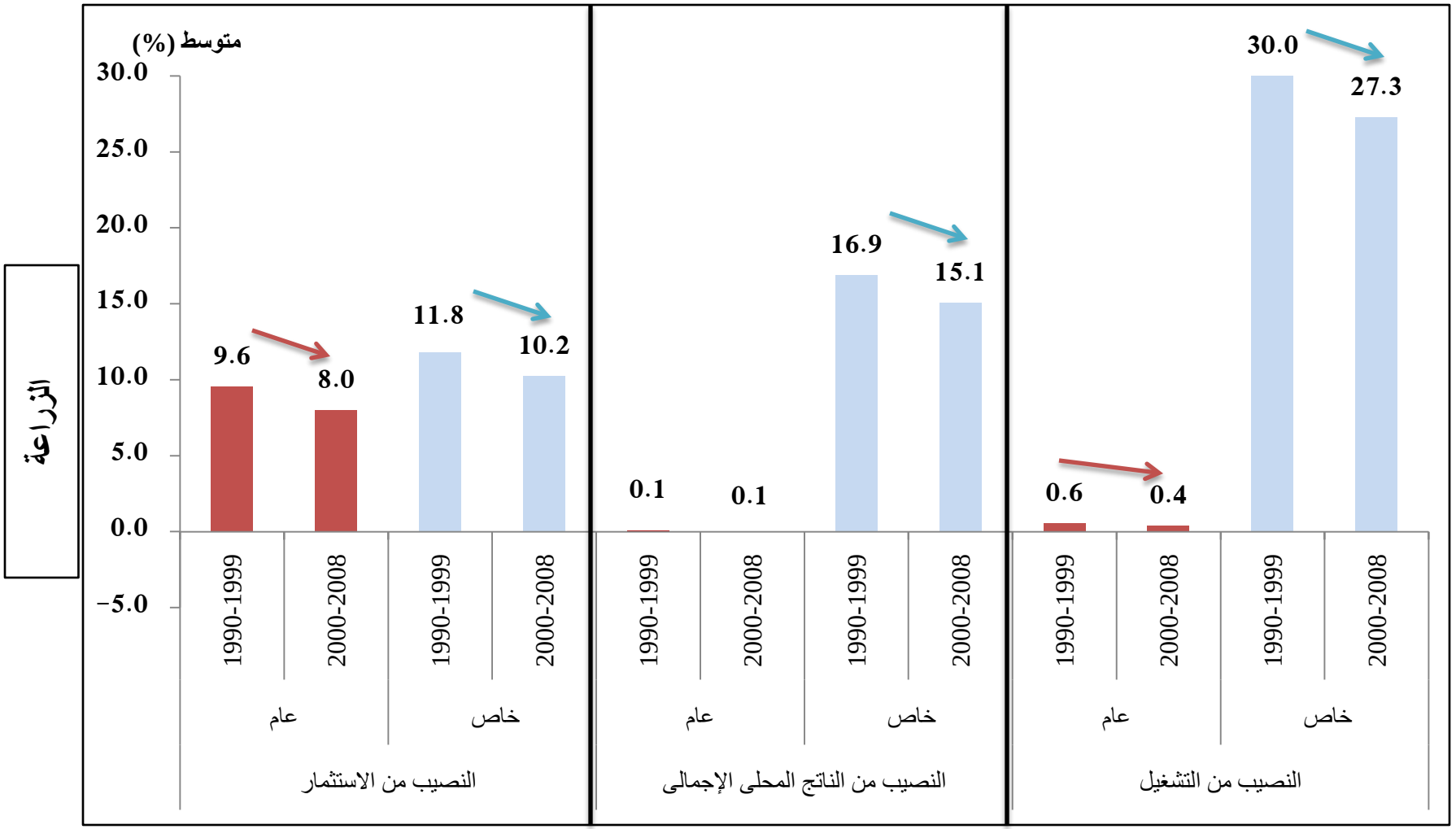

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

ومن ثم فقد هيمنت على قطاع الزراعة مساهمات القطاع الخاص فى نمو الناتج والتشغيل والاستثمار بمضي الوقت

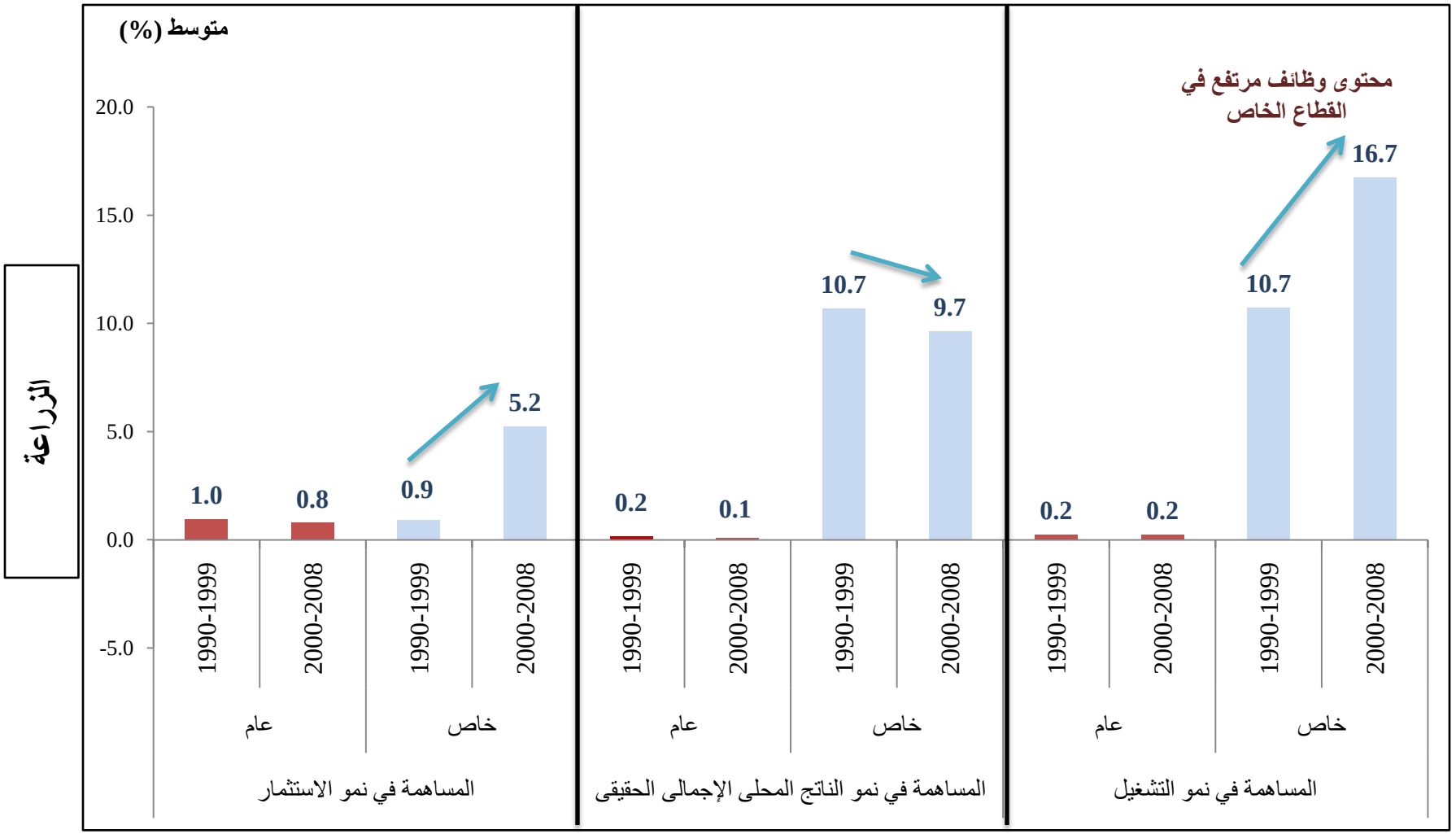

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

ارتفعت أنصبة القطاع في الاستثمار بصفة عامة، وهو ما يتسق مع زيادة متوسط نصيبه في التشغيل بمضي الوقت.

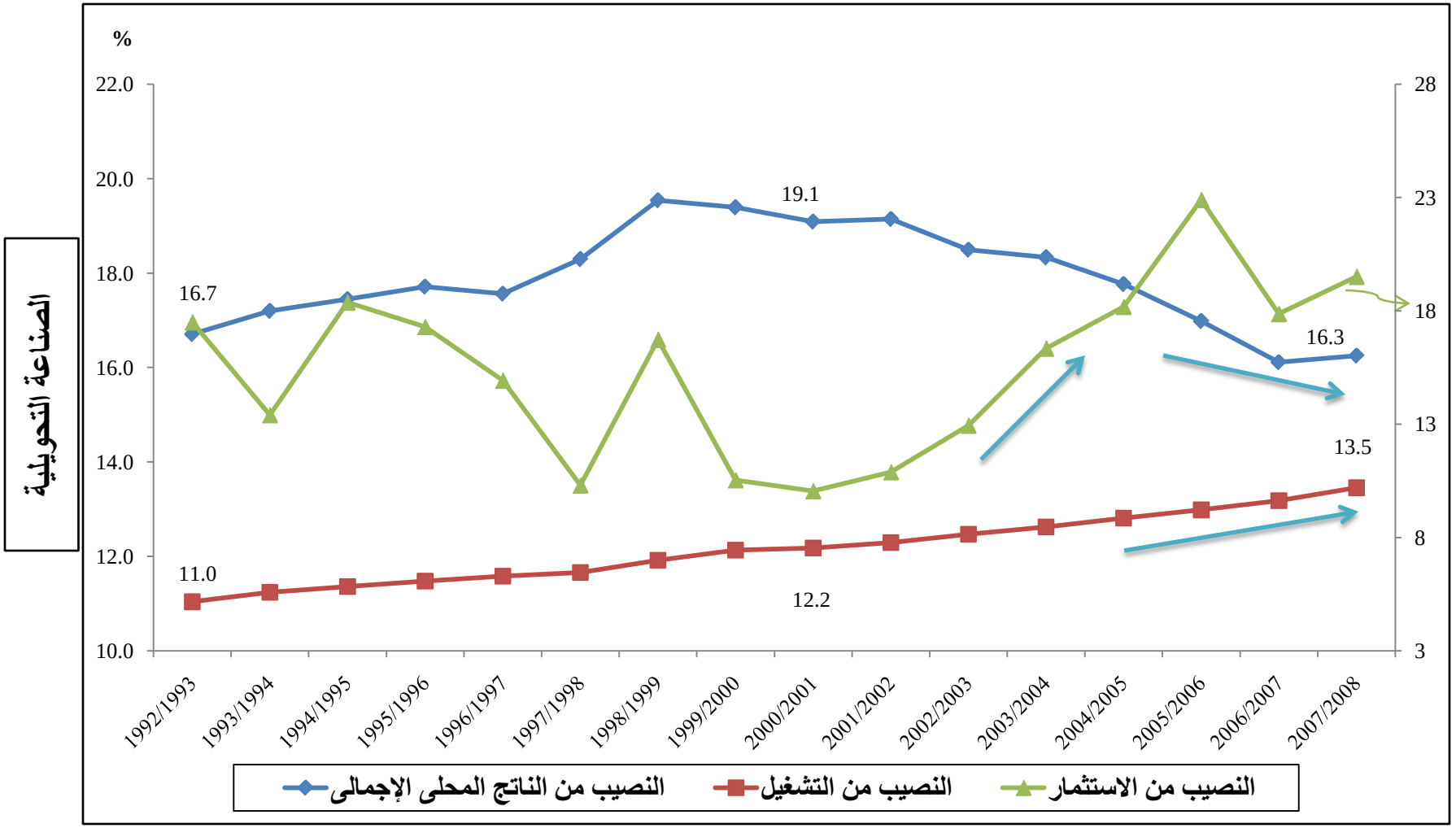

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

يهيمن الاستثمار الخاص على قطاع الصناعة التحويلية، كما تشهد أنصبة القطاع الخاص في الناتج والتشغيل ارتفاعا بمضي الوقت

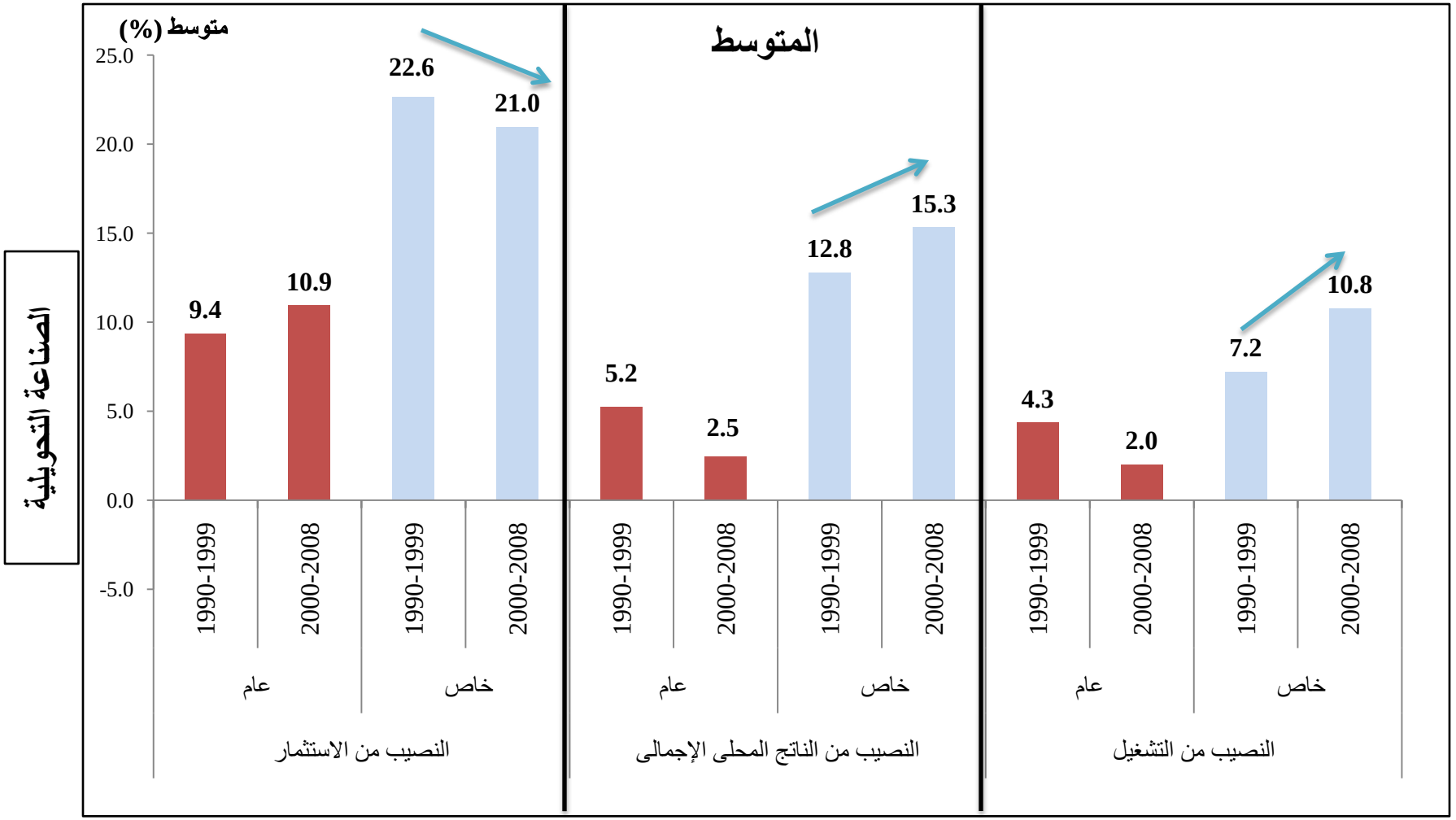

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

ويمضي الوقت تراجعت مساهمة القطاعين الخاص والعام في نمو الناتج والاستثمار بينما ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في نمو التشغيل.

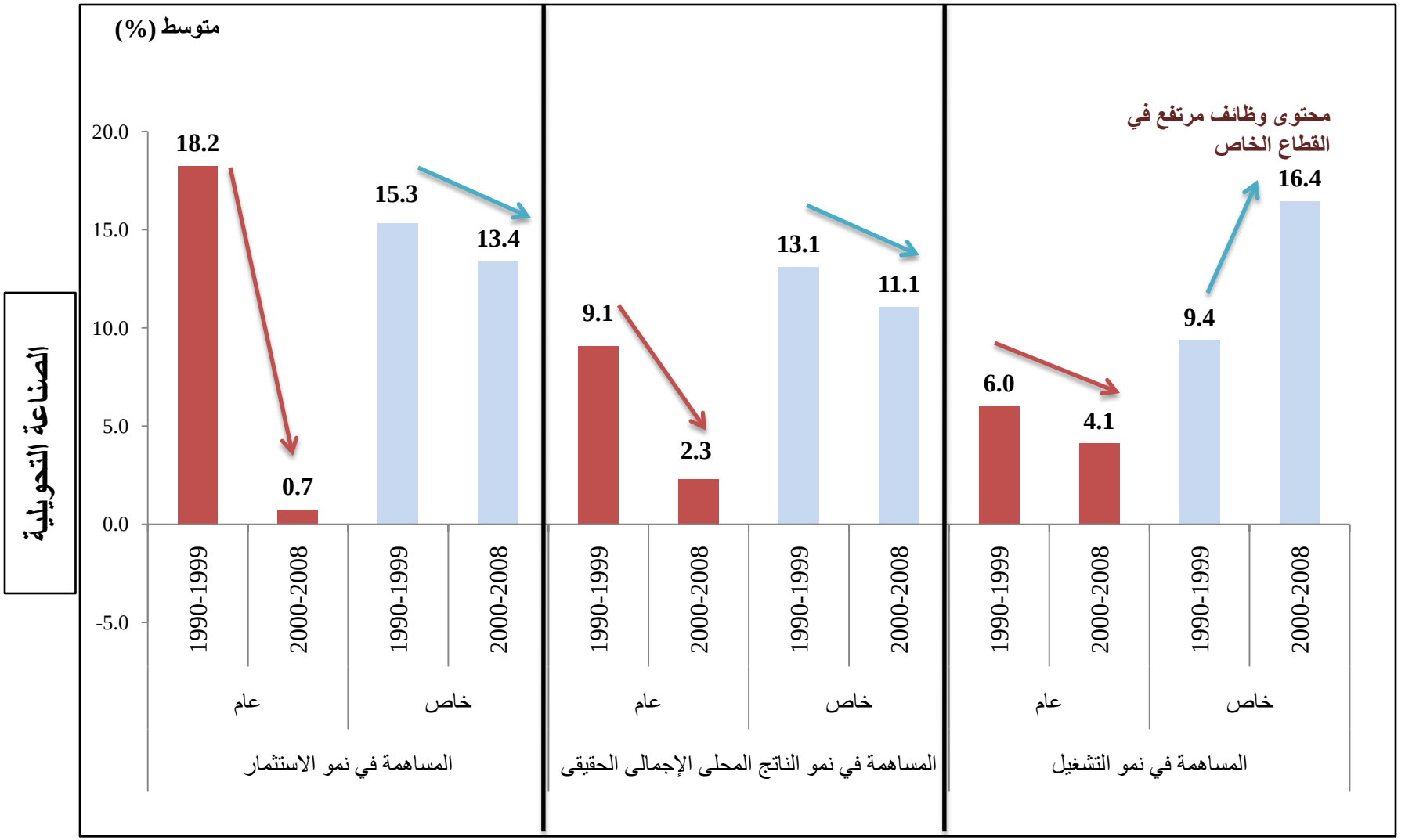

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

رغم ارتفاع أنصبة هذا القطاع في الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي، إلا أن نصيبه فى التشغيل ظل ضعيفا

البترول والكهرباء

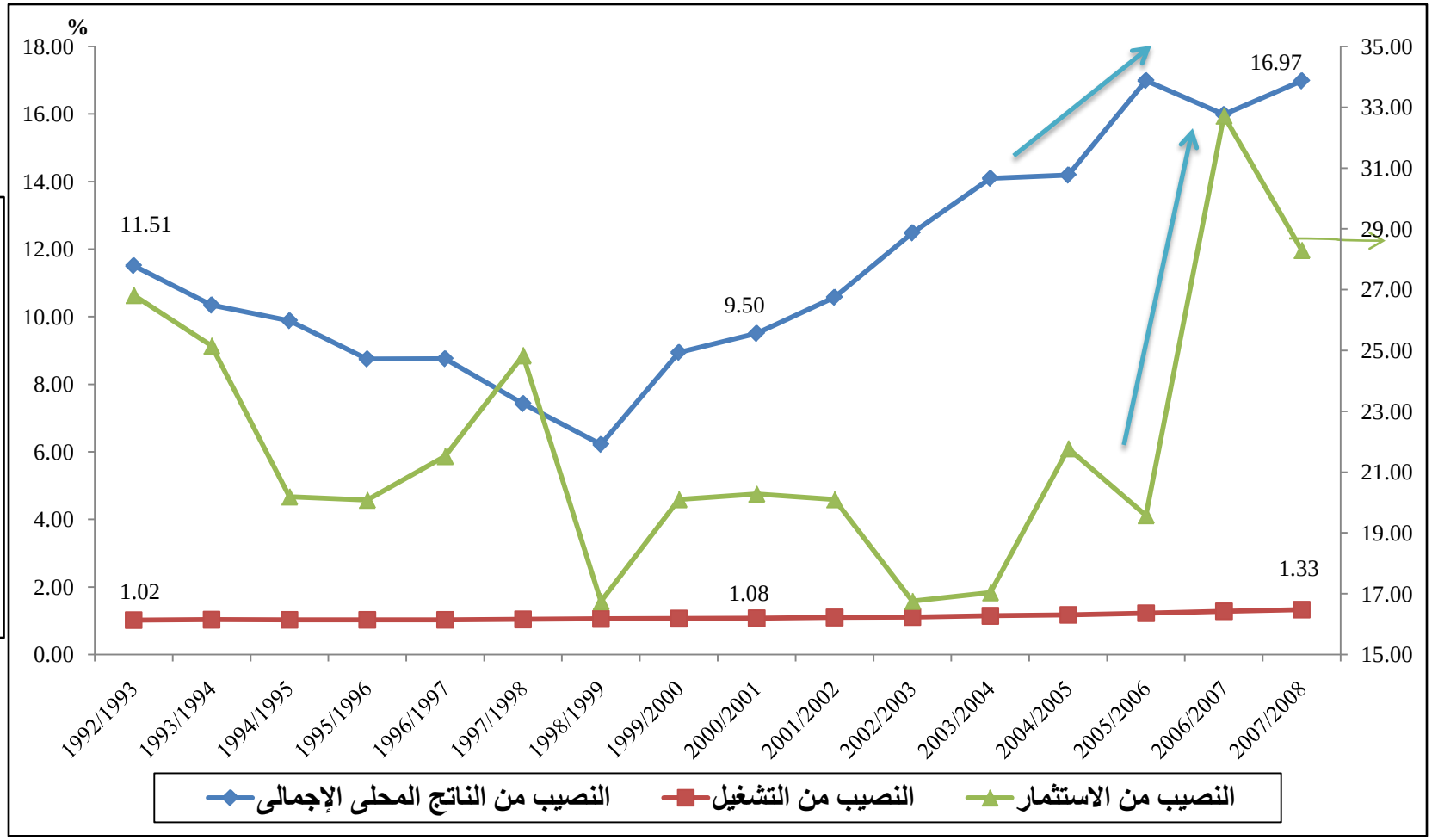

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

ارتفع حجم الاستثمار العام والخاص في قطاع البترول والكهرباء مما كان له مردود إيجابي على نصيبه من الناتج

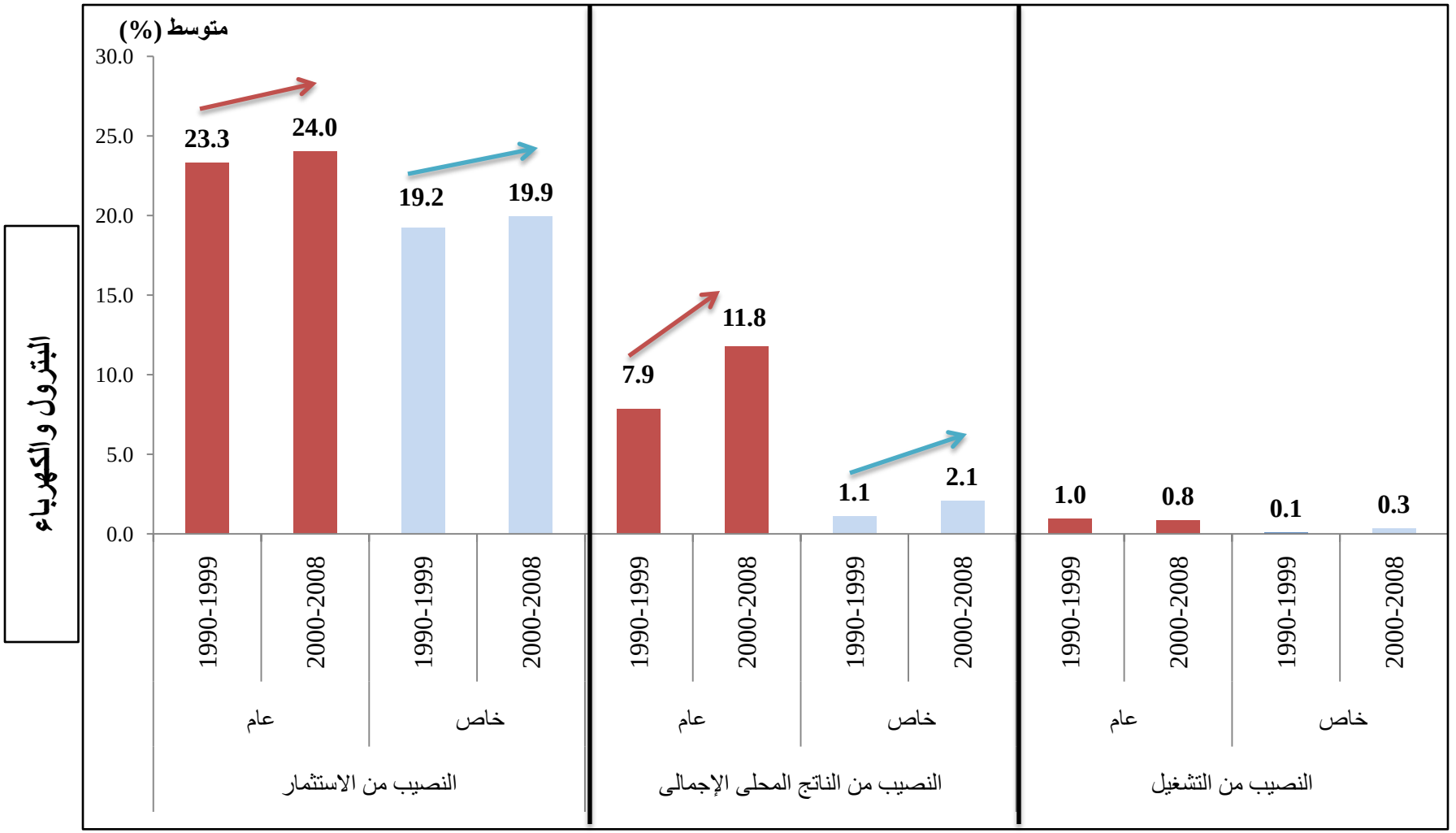

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

ارتفعت مساهمة القطاع في نمو الاستثمار بفعل الاستثمار الخاص مع زيادة طفيفة في مساهمته فى نمو الناتج والتشغيل

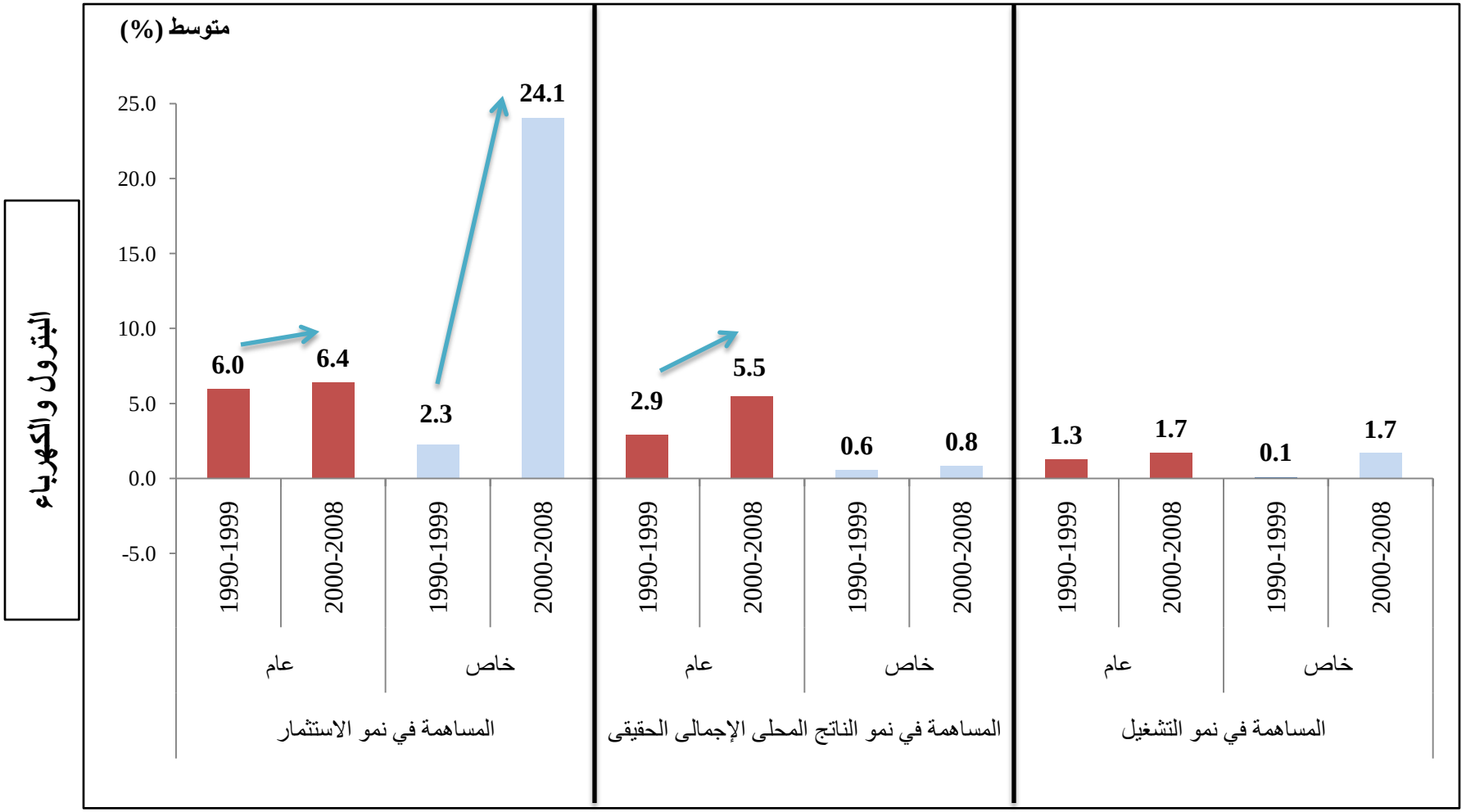

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

ارتفع نصيب القطاع في الناتج مؤخرا على الرغم من ثبات نصيبه في التشغيل إلى حد ما

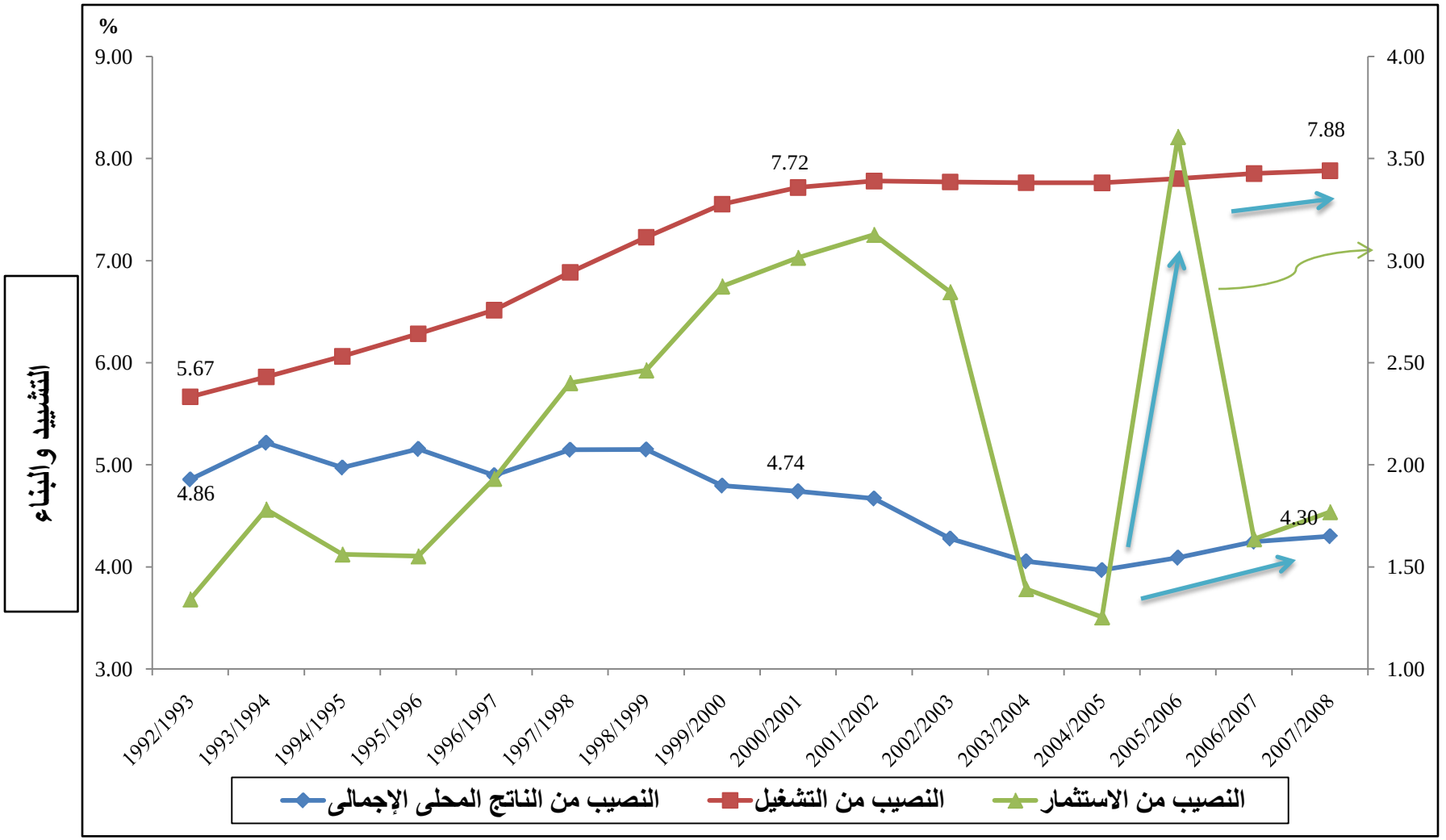

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

يهيمن القطاع الخاص على نشاط التشييد والبناء ونصيبه فى تزايد، خلافا للقطاع العام الذي يشهد نصيبه تراجعا

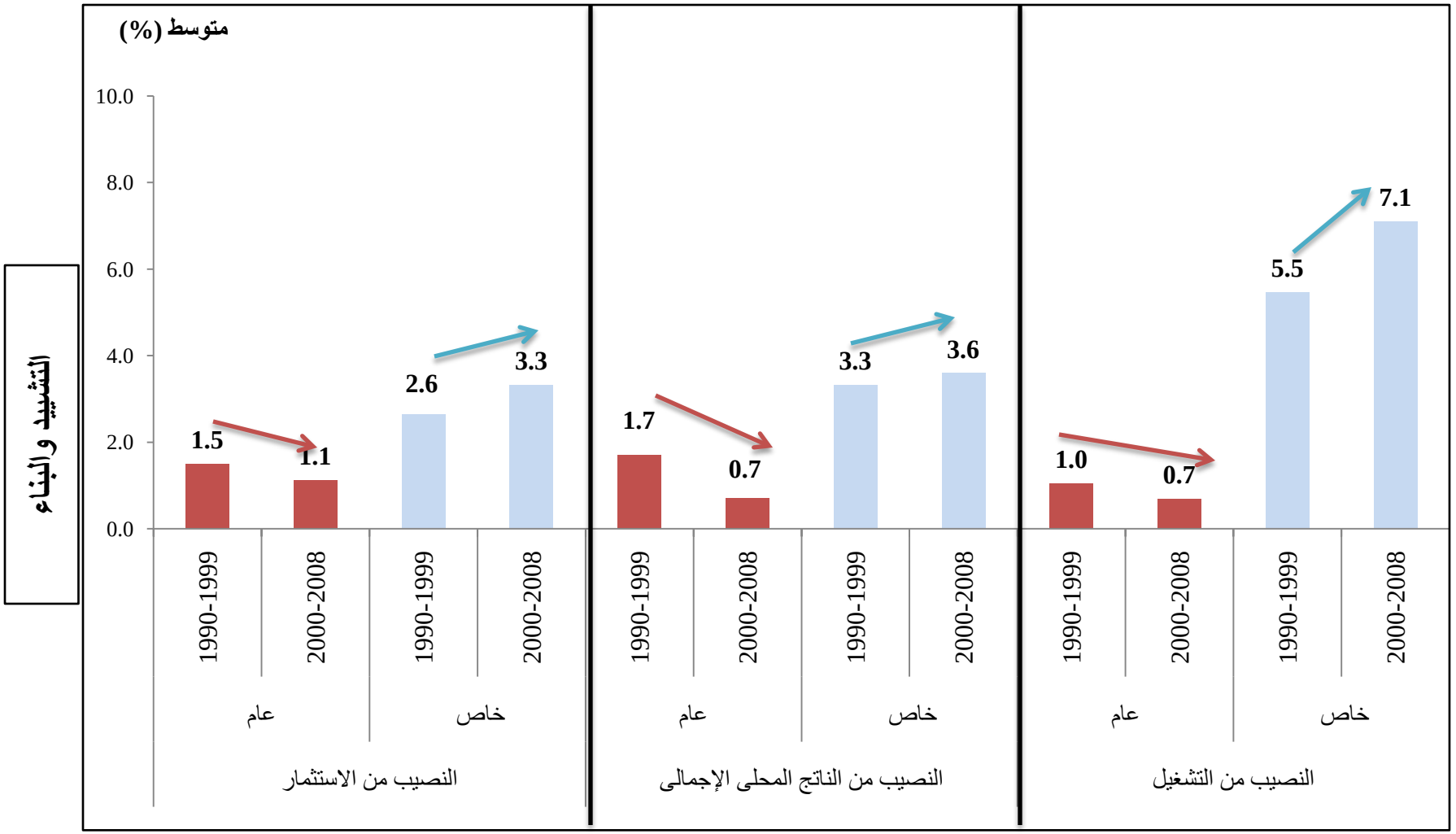

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

تراجعت مساهمة القطاع الخاص في نمو التشغيل والناتج بمضي الوقت رغم ارتفاع مساهمته في نمو الاستثمار

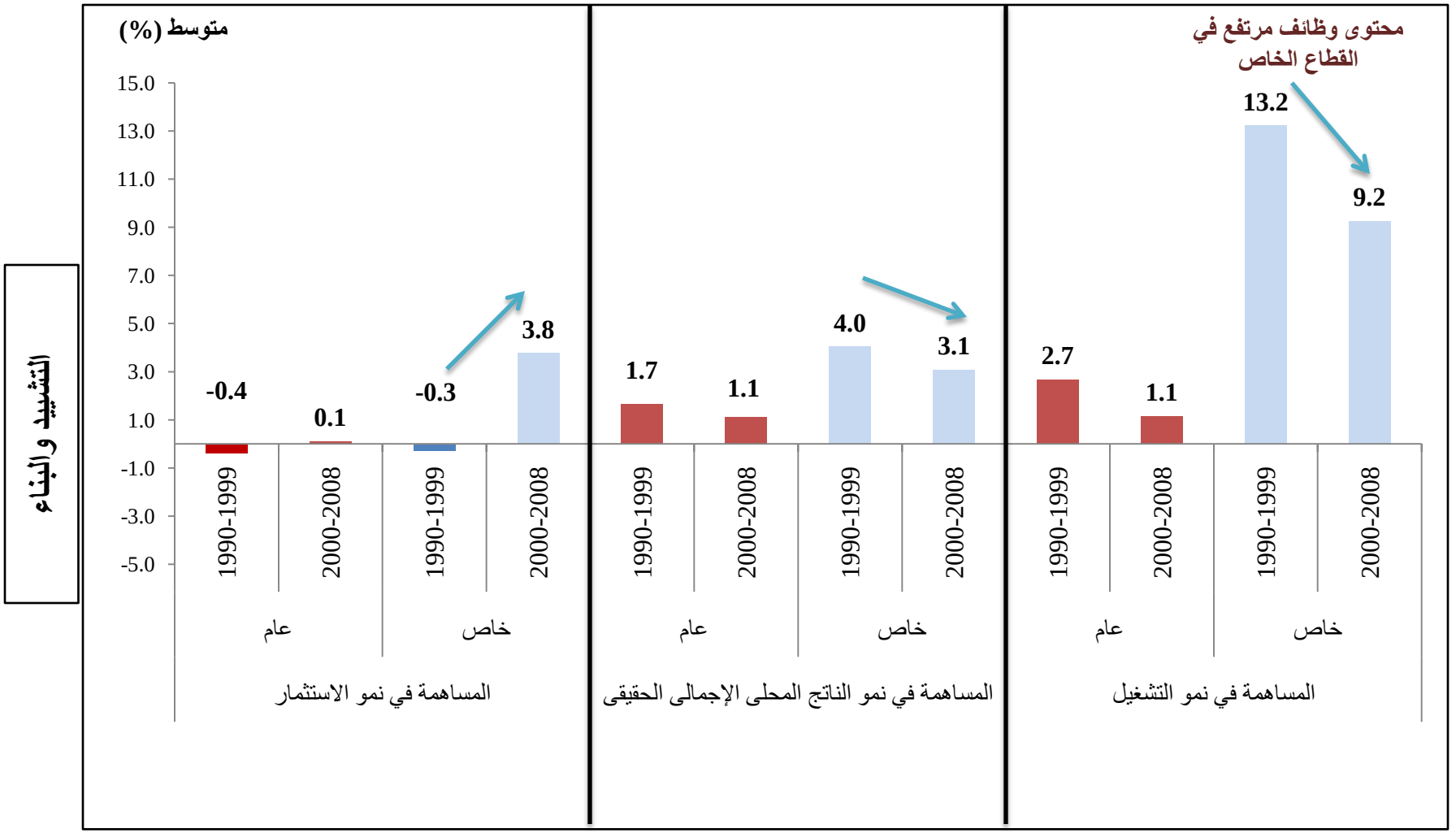

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

الخدمات الإنتاجية
النقل والتخزين
الاتصالات
قناة السويس
التجارة والوساطة المالية والتأمين
السياحة

وفي المتوسط، فإن نصيب قطاع الخدمات الإنتاجية في الناتج يقدر بضعف نصيبه في التشغيل مما يعكس ارتفاع الإنتاجية

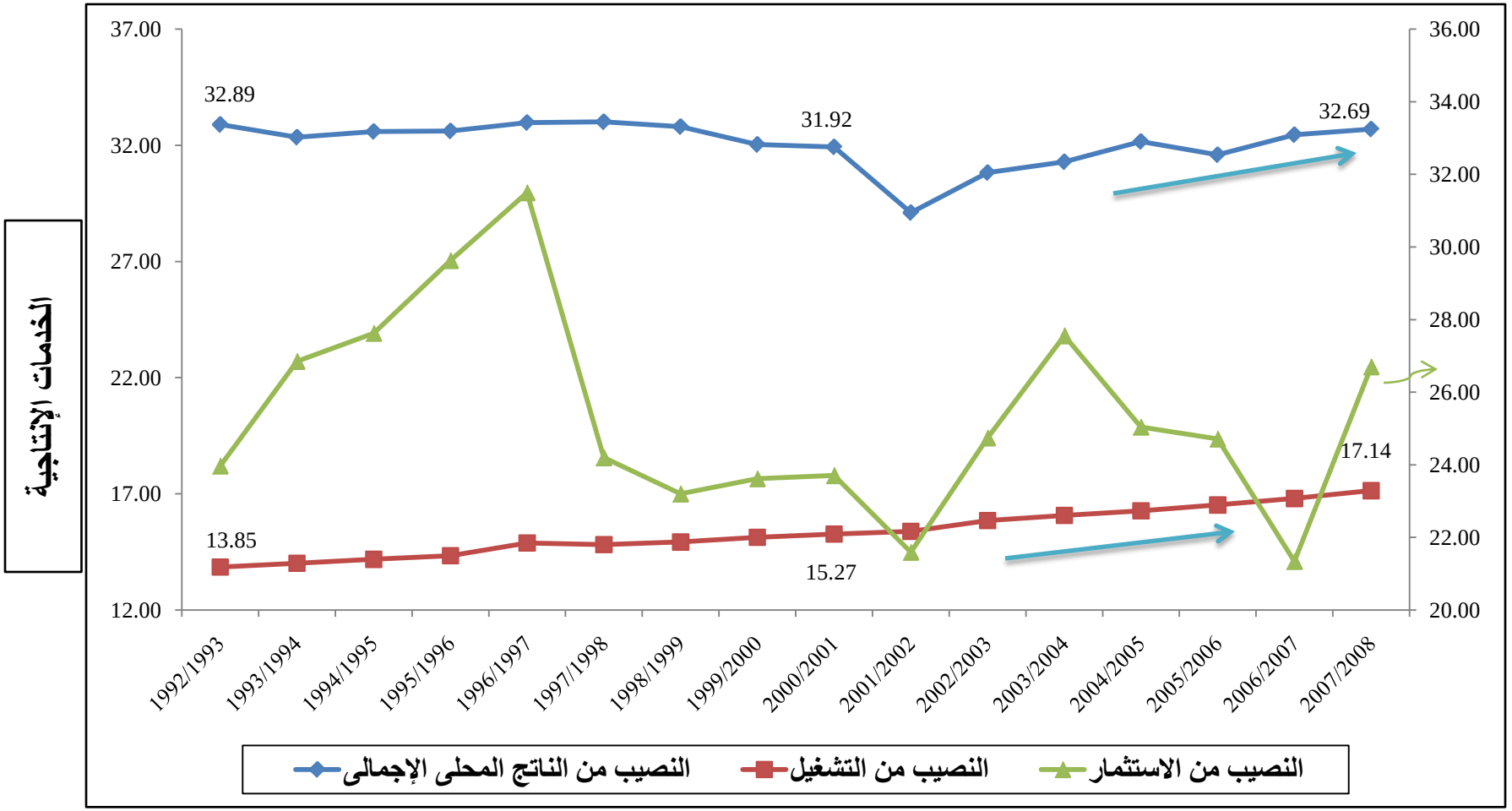

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

أدى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار إلى زيادة نصيبه في التشغيل بمضي الوقت

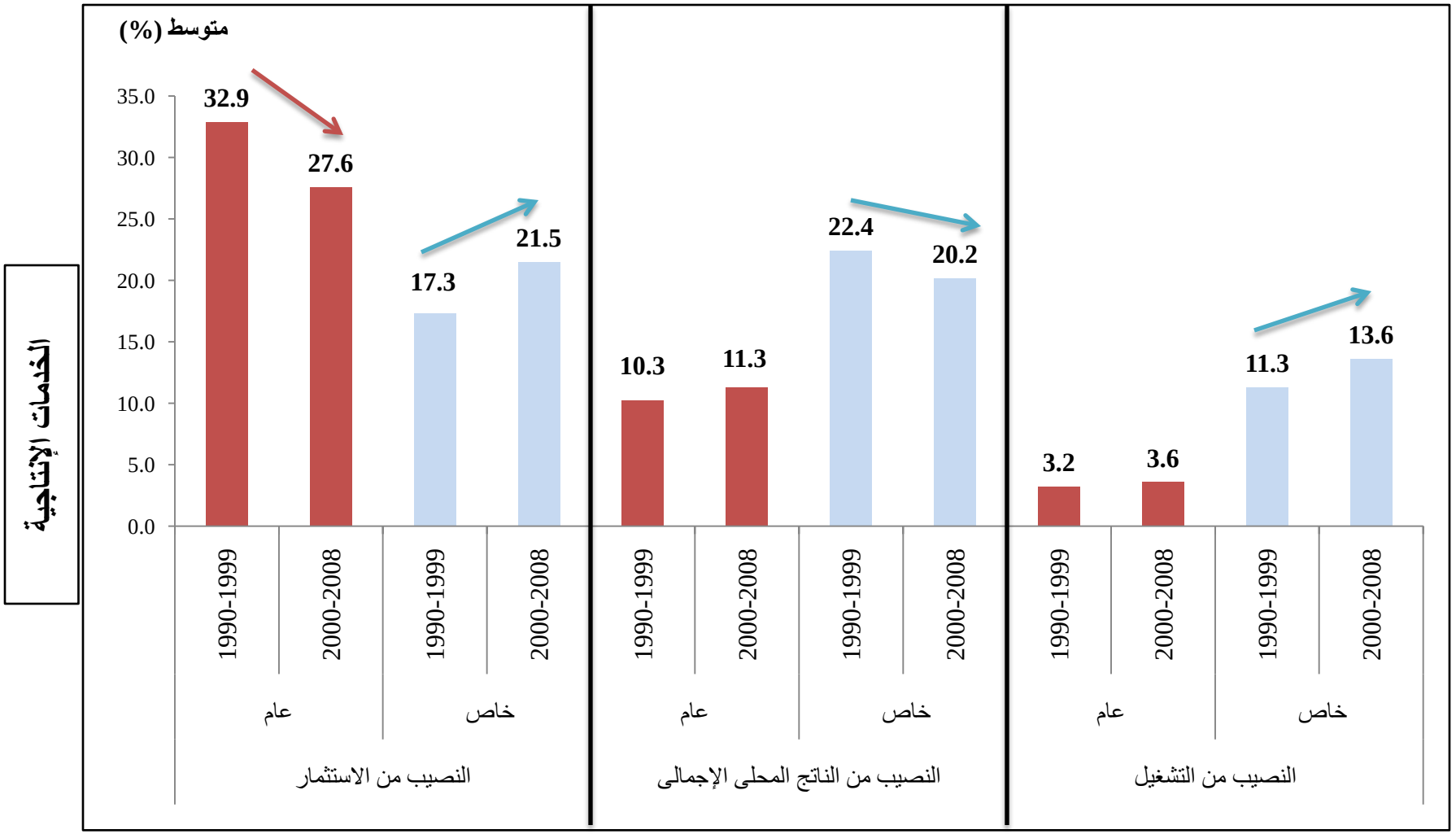

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

برغم انخفاض مساهمة القطاع في نمو الاستثمار، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت في القطاعين العام والخاص على السواء

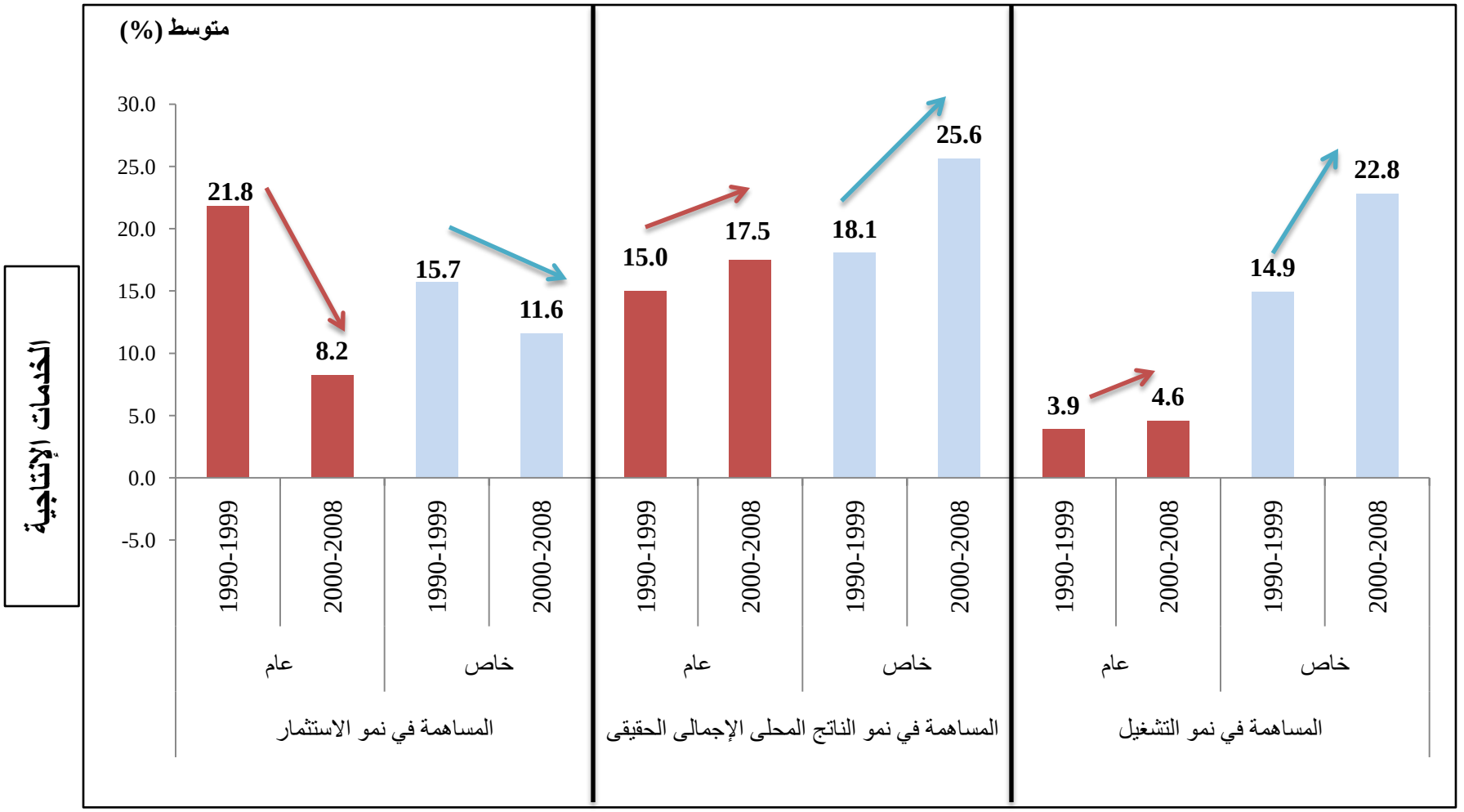

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

الخدمات الاجتماعية
المساكن والممتلكات
المرافق العامة
خدمات التعليم والصحة
خدمات أخرى

يعادل نصيب القطاع في التشغيل تقريبا ضعف نصيبه في الناتج مما يعكس تدني الإنتاجية وارتفاع محتوى الوظائف في النمو

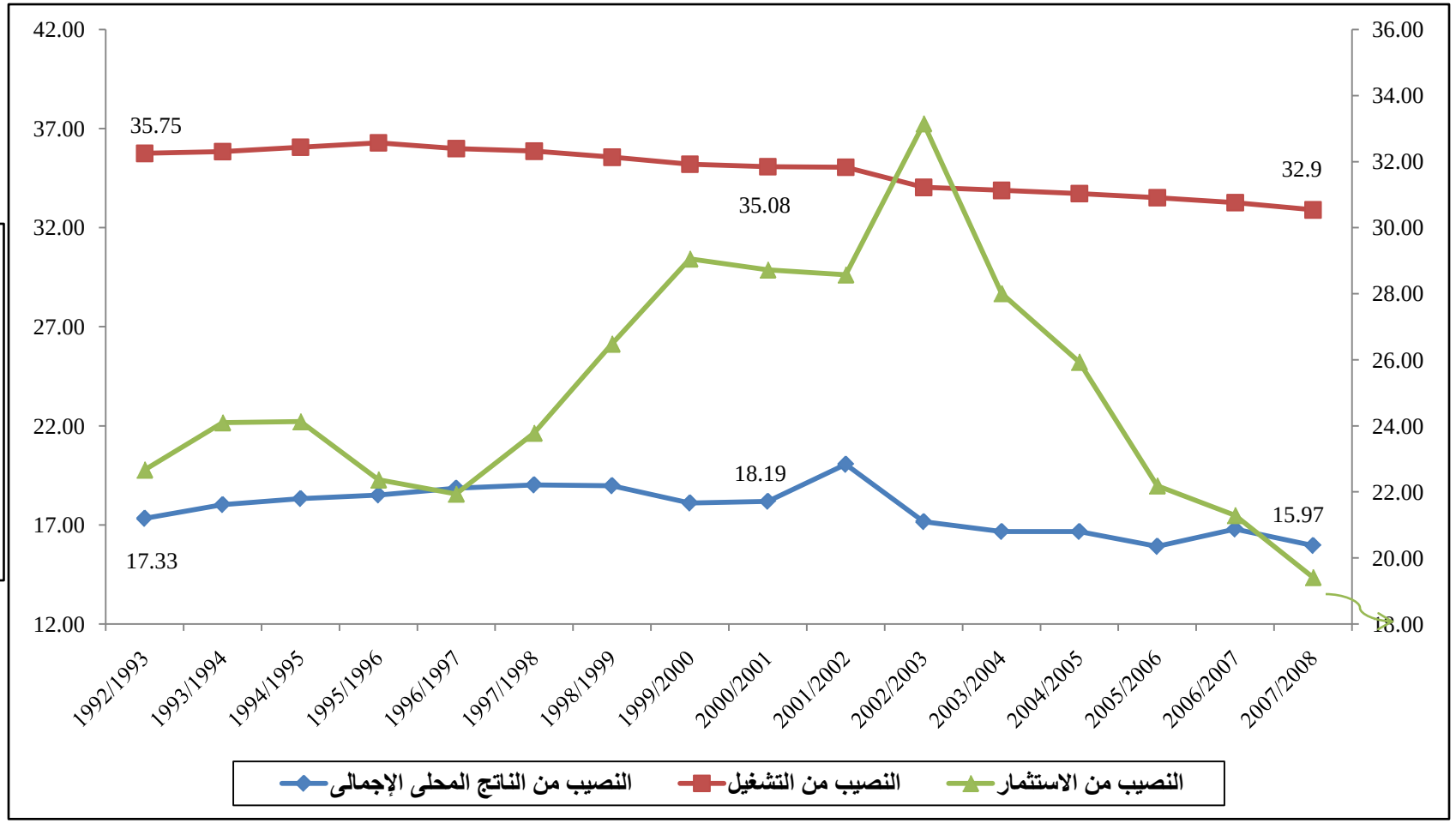

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

اتسمت أنصبة القطاع العام في الاستثمار والناتج بالارتفاع بمضي الوقت رغم تراجع نصيبه من التشغيل وتراجع كل أنصبة القطاع الخاص

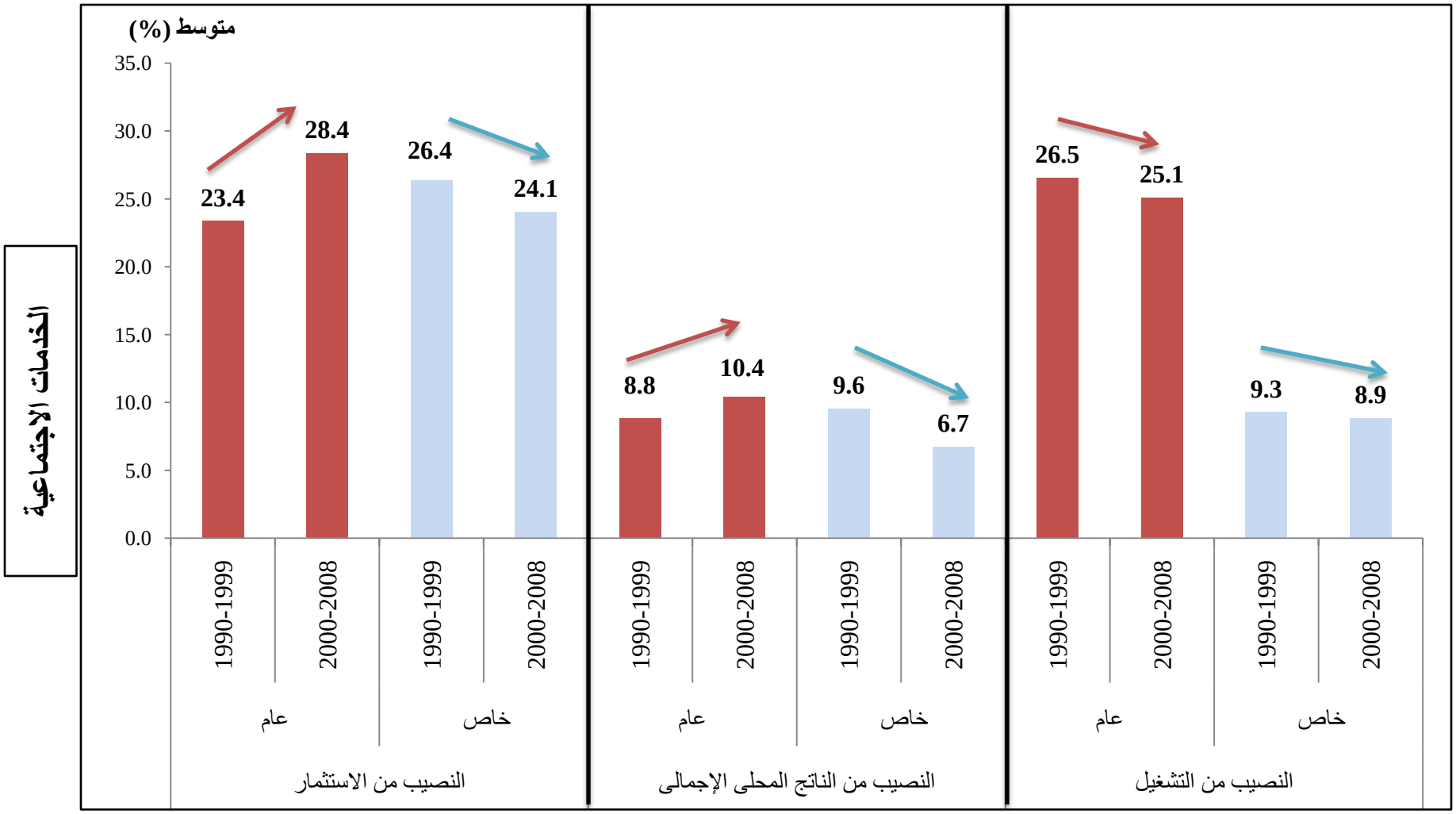

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

وبمضي الوقت تراجعت مساهمتا القطاعين العام والخاص في كل من الاستثمار والناتج والتشغيل مما يعكس ارتفاع أنصبة القطاعات الأخرى في النمو

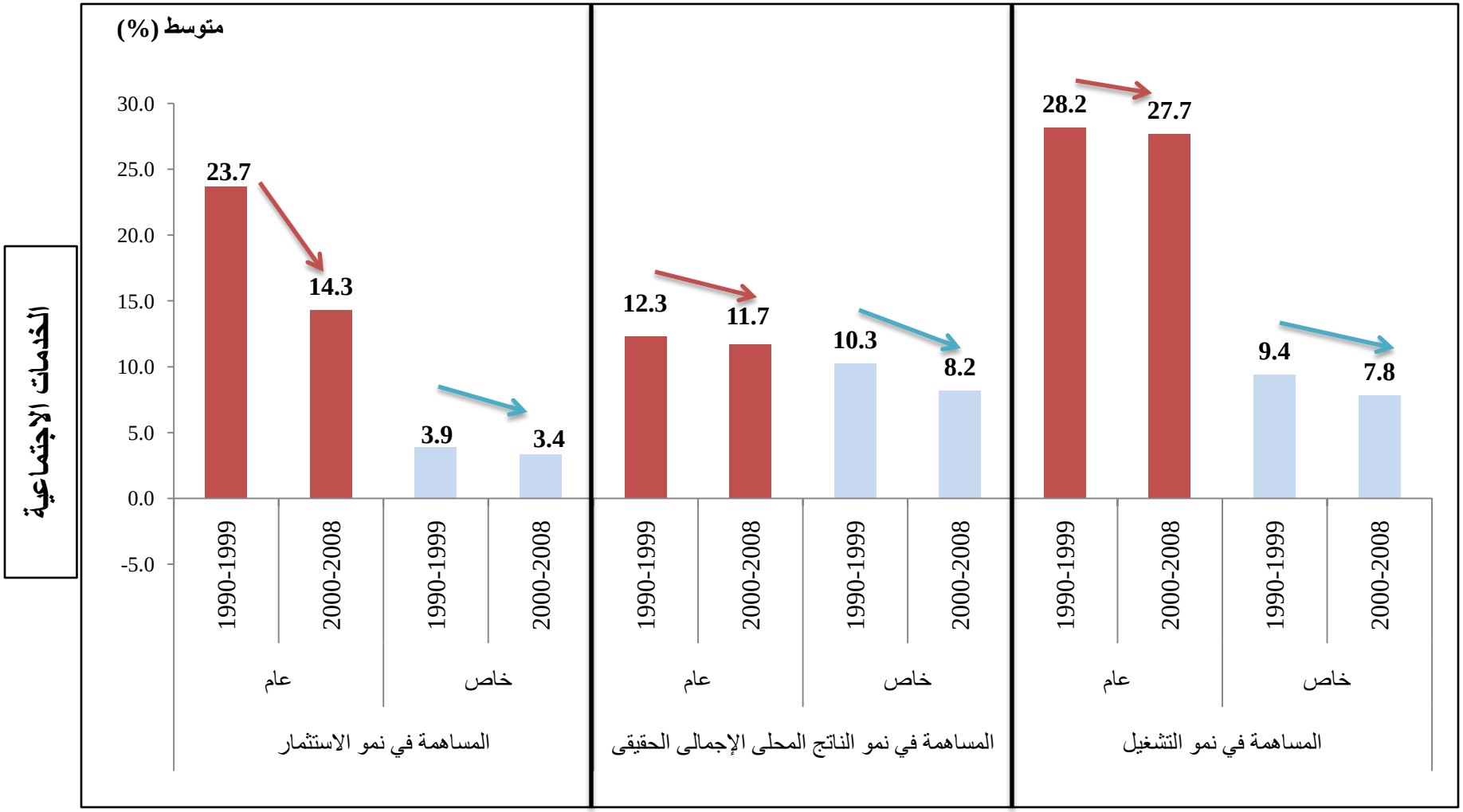

المصدر: وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية.

ملخص المؤشرات القطاعية وتوصيات السياسات

القطاع	محتوى الوظائف في النمو	الإنتاجية	الاستثمار	توصيات لسياسات الاستثمار
الزراعة*	منخفض	الأدنى	←	توجيه مزيد من الاستثمارات + إعادة توزيع العمالة الفائضة وزيادة الإنتاجية
الخدمات الإنتاجية**	مرتفع	مرتفع	←	توجيه مزيد من الاستثمارات لزيادة التشغيل
الصناعة التحويلية**	مرتفع	متوسط	←	توجيه مزيد من الاستثمارات لزيادة الإنتاجية
الخدمات الاجتماعية**	مرتفع	متوسط	←	توجيه مزيد من الاستثمارات لزيادة الإنتاجية
التشييد والبناء***	مرتفع	منخفض	←	حل مشكلة العمالة الفائضة وتدني الإنتاجية يتطلب إعادة توزيع العمالة
البترول والكهرباء ***	منخفض	الأعلى	←	استهداف زيادة التشغيل

* القطاعات المستهدفة لتوجيه مزيد من الاستثمارات لها وخفض العمالة الفائضة بها.
** القطاعات المستهدفة لتوجيه مزيد من الاستثمارات لها لزيادة التشغيل والإنتاجية.
*** القطاعات المستهدفة لإعادة توزيع العمالة بغية تحقيق اتساق بين الناتج والتشغيل.

الجزء الثاني: سياسة التعليم

عدم الاتساق في سوق العمل

عدم التوافق بين العرض والطلب

عدم التوافق بين مستوى التعليم ومتطلبات الوظيفة من التعليم

العمالة الحرفية الفنية (أصحاب الياقات الزرقاء)	العمالة الإدارية (أصحاب الياقات البيضاء)	عمالة مهنية متخصصة
العاملون بالمصانع ومشغلو الآلات	الفنيون ومساعدو المتخصصين	المشرعون، وكبار المسؤولين والمديرون
مهن أولية	الكتبة	متخصصون
	عمال الخدمات والعاملون بالمحال والبيع بالأسواق	
	العاملين بالزراعة وصيد الأسماك	
	أصحاب الحرف والتجارة المرتبطة بها	

ثمة فجوة بين نواتج التعليم (التي يغلب عليها التعليم الجامعي) والوظائف المتاحة (التي يغلب عليها التعليم الفني)، مما يشير إلى ضرورة تبني مزيد من الإصلاحات في التعليم

توزيع الوظائف المتوفرة وفقا للمستوى التعليمي

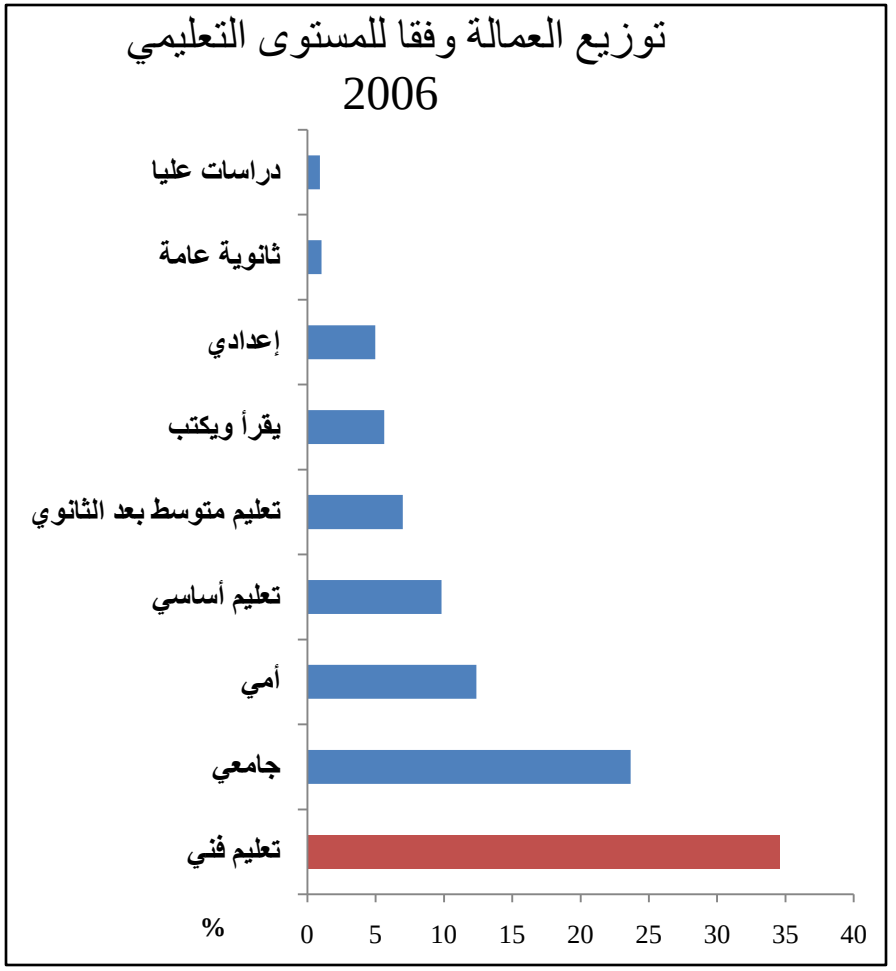

المصدر: تقديرات الباحثة، المسح التتبعي لسوق العمل 2006 المصري

أرصدة نواتج التعليم

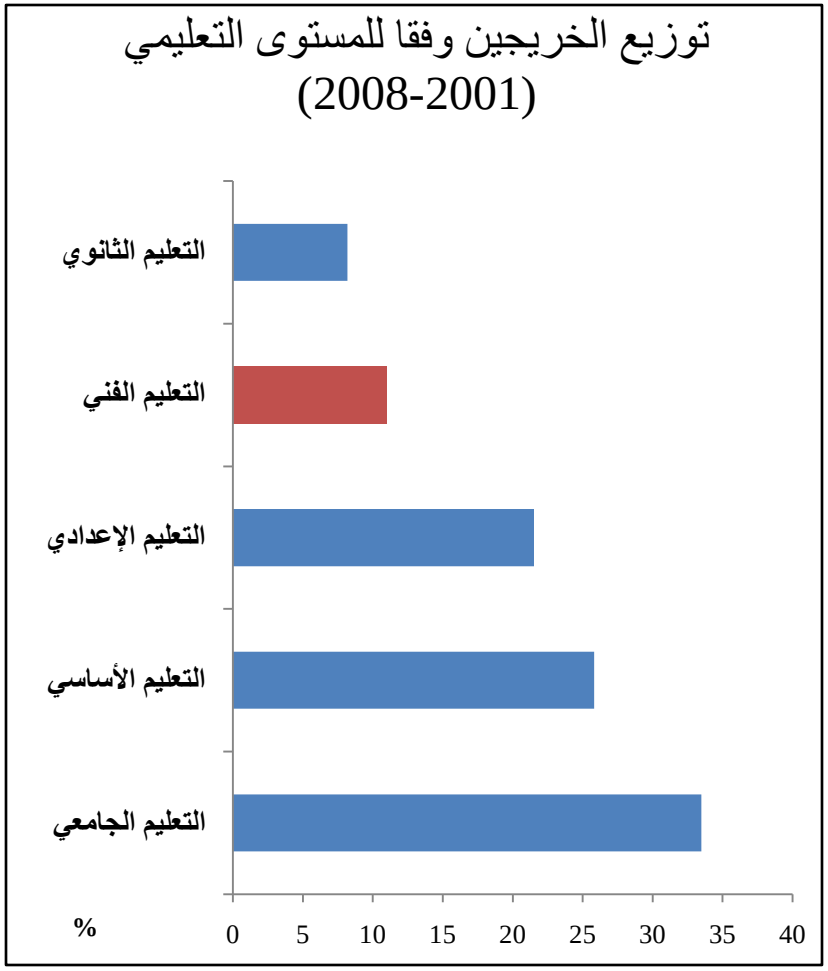

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية.

ارتفع بصورة كبيرة نصيب الخريجين الفنيين في سوق العمل بمضي الوقت مقارنة بنصيب خريجى الجامعة، غير أن معدل الزيادة في متوسط الأجر/ساعة للخريجين الفنيين أقل بصورة كبيرة من خريجى الجامعة مما يعكس عدم الاتساق بين عائد التعليم واحتياجات التشغيل

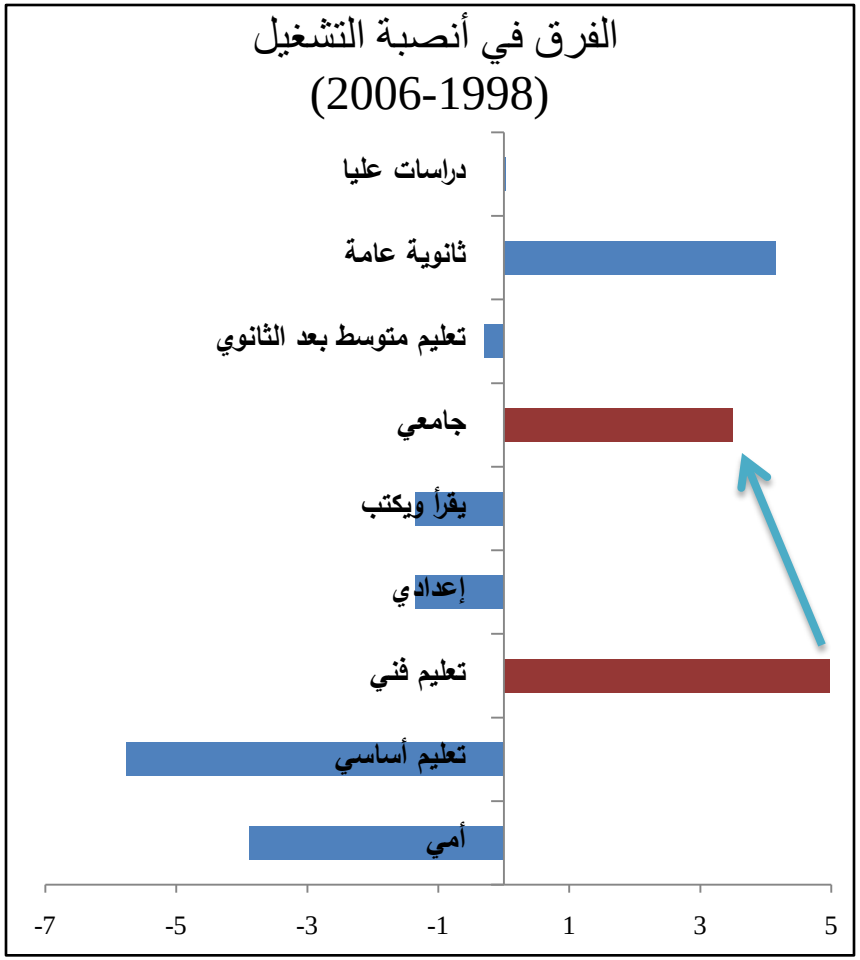

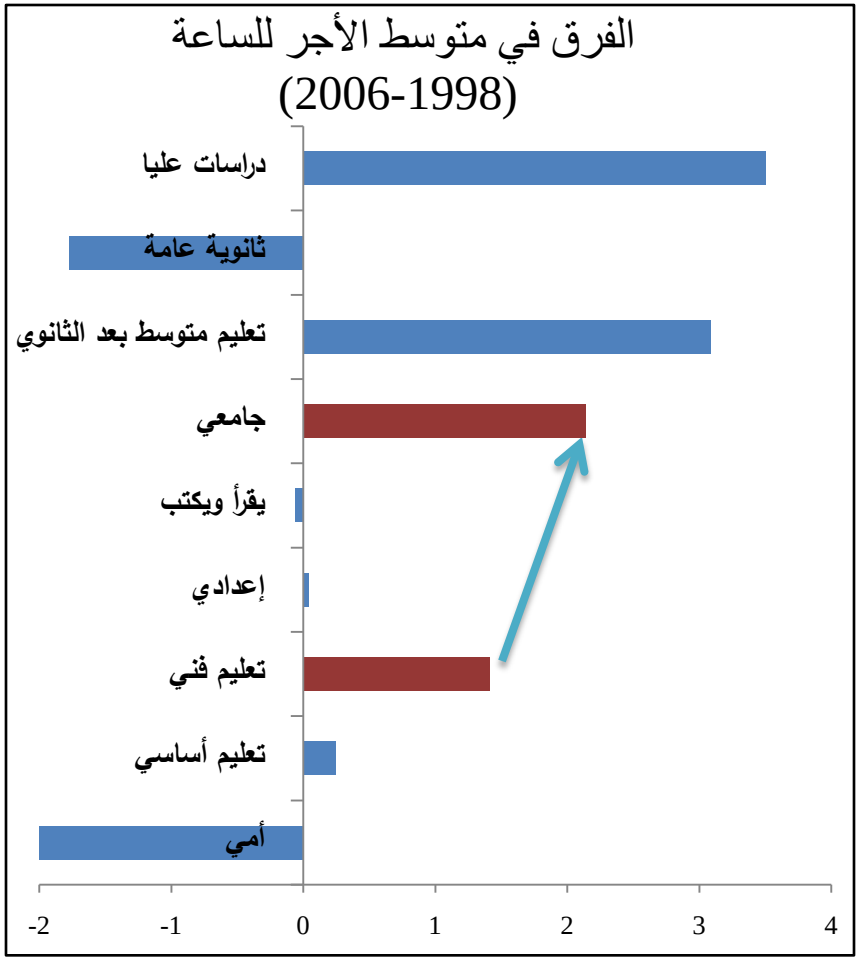

المصدر: تقديرات الباحثة من المسح التتبعي لسوق العمل المصري 1998، و2006.

أي أن عائد التعليم للخريجين الفنيين أقل منه بالنسبة لخريجى الجامعة، ويتضح ذلك بصفة خاصة في القطاع الخاص في الآونة الأخيرة

دالة الكسب المنسرية	ln (الأجر فى الساعة)			
	القطاع العام 1998	القطاع العام 2006	*القطاع الخاص 1998*	القطاع الخاص 2006
خبرة	0.0633***	0.0509***	0.0664***	0.0578***
خبرة^2	-0.000505***	-0.0645***	-0.000685***	-0.0916***
		الأمية كمؤشر مرجعى		
يقرأ ويكتب	-0.0324	-0.150*	0.190***	-0.0162
تعليم أساسي	0.204***	-0.0125	0.227***	0.0537
إعدادي	0.326***	0.0817	0.264***	0.183***
ثانوية عامة	0.976***	0.439***	0.597**	0.14
تعليم فني	0.561***	0.430***	0.335***	0.183***
معهد فني	0.797***	0.622***	0.372***	0.251***
جامعي 4 سنوات	1.029***	0.690***	0.739***	0.682***
جامعي 5 سنوات		0.918***		1.300***
دراسات عليا	1.426***	0.945***	1.258**	1.151***
قيمة ثابتة	-1.749***	-0.1	-1.331***	-0.0614
المشاهدات	2,001	3,535	1,306	3,382
معامل الارتباط	0.401	0.148	0.188	0.168

*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

المصدر: تقديرات الباحثة من المسح التتبعي لسوق العمل المصري 1998، و2006.

معدل العائد على التعليم الإضافي في القطاع الخاص أعلى منه في القطاع العام بينما الفجوة أكثر اتساعا في التعليم العالي

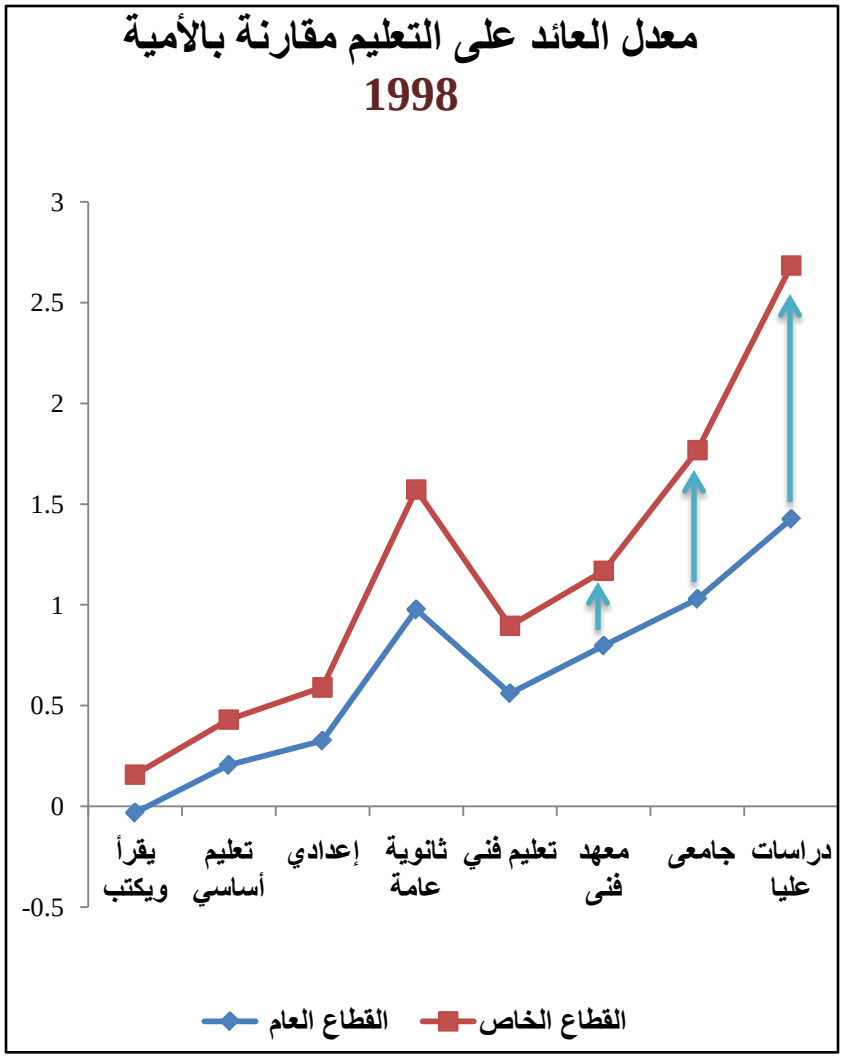

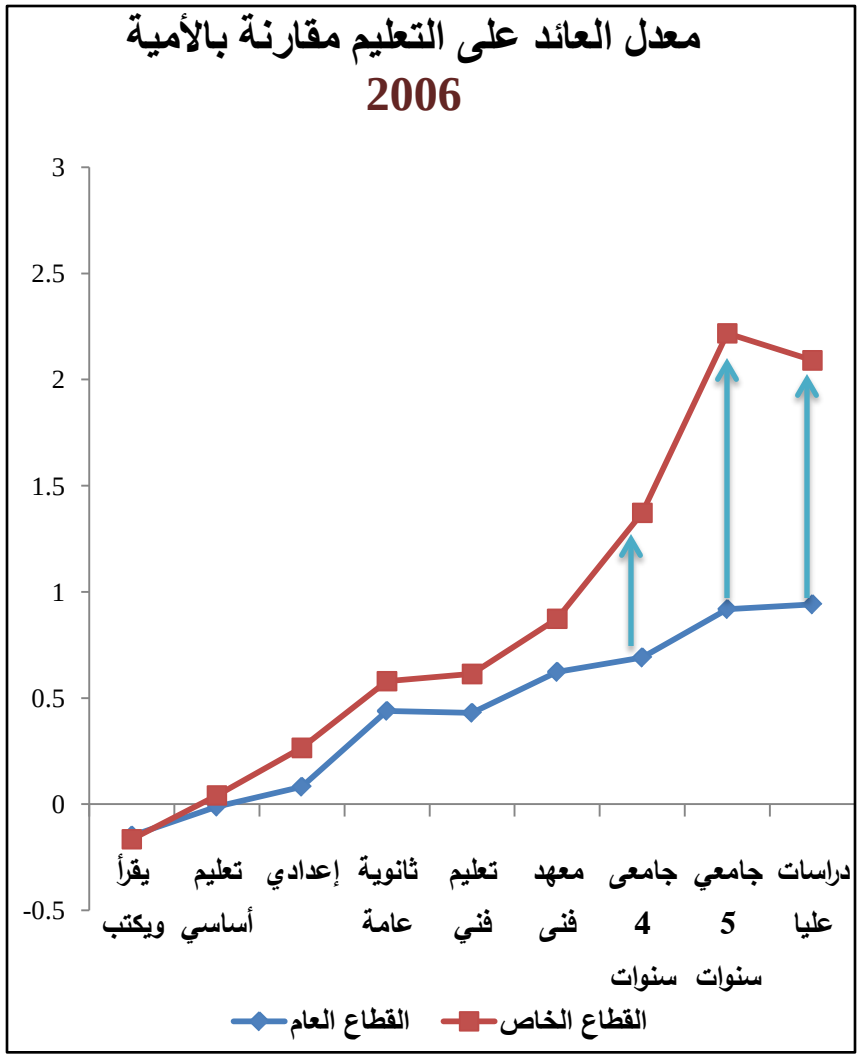

المصدر: تقديرات الباحثة من المسح التتبعي لسوق العمل المصري 1998، و2006.

النقاط الرئيسية

- ثمة عدم توافق واضح بين عدد الخريجين وفرص العمل المتاحة، فهناك عدد ضخم من خريجى الجامعة بينما فرص العمل الملائمة المتاحة أقل كثيرا مقارنة بالتعليم الفني.

- منح أجور ضعيفة للخريجين الفنيين يعمل على الحد من حوافز زيادة العرض في سوق العمل ويشجع على الالتحاق بالتعليم الجامعي رغم ندرة الوظائف الملائمة.

- ثمة حاجة إلى الاستثمار في التدريب الفني لزيادة العائد على التعليم ومعالجة الاختلالات بين العرض والطلب في سوق العمل.

عدم التوافق بين المستوى التعليمى ومتطلبات الوظيفة من التعليم

- لأجل قياس عدم الاتساق بين مستوى التعليم ومتطلبات الوظيفة من التعليم، قمنا بتقسيم العمالة داخل كل مهنة إلى الآتى:

عمالة حاصلة على مستوى تعليمى "زائد عن متطلبات الوظيفة" (higher than the mode[1])

عمالة حاصلة على مستوى تعليمى "متناسب مع متطلبات الوظيفة" (equal to the mode)

عمالة حاصلة على مستوى تعليمى "يقل عن متطلبات الوظيفة" (lower than the mode)

- ويعتمد هذا التحليل التطبيقي على المسح التتبعي لسوق العمل المصري الأخير (ELMPS 2006) الصادر عن منتدى البحوث الاقتصادية.

[1] Mode هوالمنوال، وهو مصطلح إحصائى يشير إلى القيمة الأكثر شيوعا فى البيانات.

وفيما يتعلق بالاختلالات بين العرض والطلب في سوق العمل، قد يقوم أصحاب العمل بتعيين عمالة أعلى من المطلوب لأداء وظائف تتطلب تعليم أقل، وهو ما يعكس ارتفاع المعروض من طالبي الوظائف المتعلمين مقابل عدد أقل من فرص العمل المناسبة لدرجاتهم العلمية وخاصة بين أصحاب الياقات البيضاء (العمالة الإدارية)

أنصبة التعليم وفقا للتوافق/ عدم التوافق المهني

أصحاب الياقات الزرقاء	أصحاب الياقات البيضاء	المتخصصون
30% من إجمالي التشغيل	57% من إجمالي التشغيل	13% من إجمالي التشغيل
المعدل السائد : تعليم فني	المعدل السائد : تعليم فني	المعدل السائد : تعليم جامعي

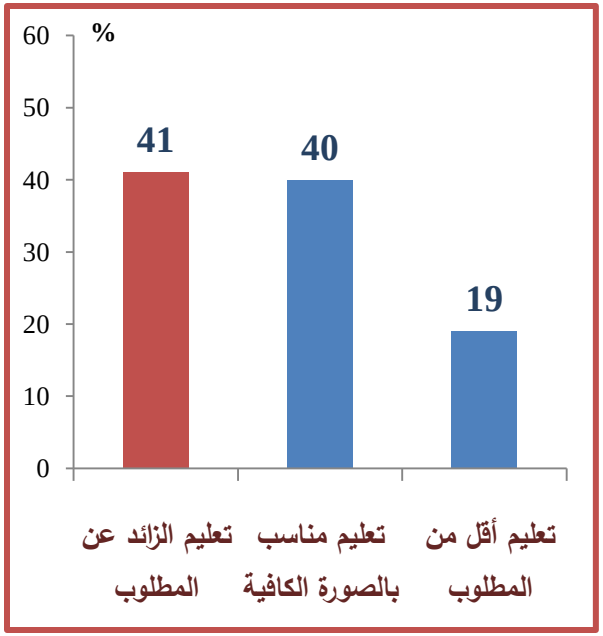

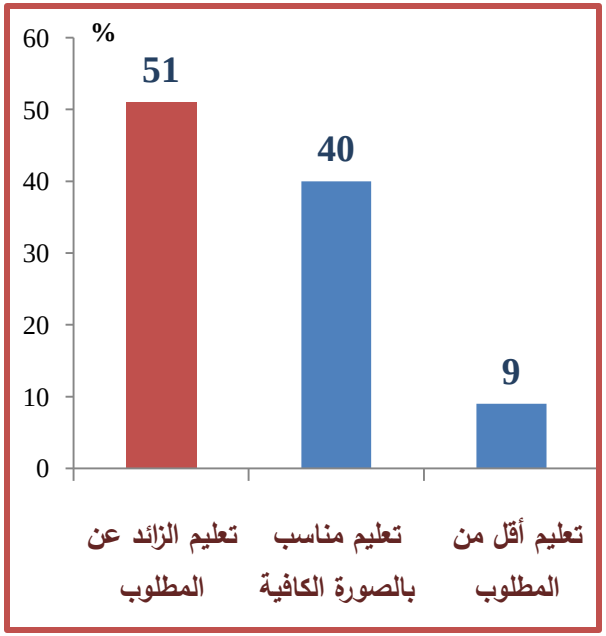

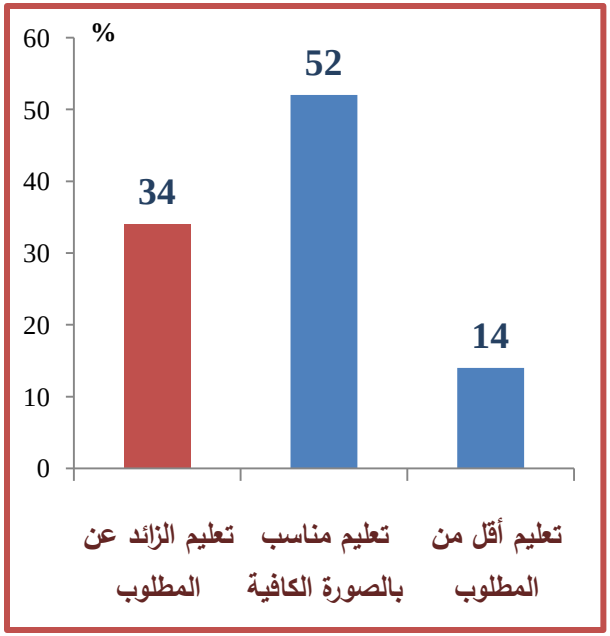

المصدر: تقديرات الباحثة من المسح التتبعي لسوق العمل المصري 1998، و2006.

معدل العائد على التعليم للعمالة الحاصلة على مستوى تعليمى "زائد عن متطلبات الوظيفة" أكبر بصورة ملموسة، مما يشير إلى أن الأجور الأعلى ترتبط بالتعليم الأعلى وليس متطلبات الوظيفة، مما يؤكد على وجود اختلالات بين العرض والطلب في سوق العمل، وخاصة بين المتخصصين وأصحاب الياقات البيضاء

	الأجر فى لساعة ln				
	عام	عمالة متخصصة	عمالة إدارية (أصحاب الياقات البيضاء)	عمالة فنية (أصحاب الياقات الزرقاء)	
	مناسب بالصورة الكافية				
الزائد عن المطلوب (=1 إذا كان أعلى من المطلوب)	0.158***	0.423***	0.150***	-0.127**	المعامل الموجب يعني أن العمالة الحاصلة على درجات علمية أعلى من المطلوب تحصل على أجر أكبر من العمالة الحاصلة على المستوى التعليمي المطلوب
أقل من المطلوب (=1 إذا كان أقل من المطلوب)	- 0.130***	- 0.00966	- 0.0963***	0.209***	المعامل السالب يعني أن العمالة الحاصلة على درجات علمية أدنى من المطلوب تحصل على أجور أقل من العمالة الحاصلة على الدرجات العلمية المطلوبة
قيمة ثابتة	0.874***	1.169***	0.735***	0.571***	
المشاهدات	6,926	1,910	4,132	883	
معامل الارتباط	0.013	0.031	0.009	0.038	

*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

المصدر: تقديرات الباحثة، المسح التتبعي لسوق العمل المصري 2006.

ملخص أهم الاختلالات في سوق العمل

فجوة بين نواتج التعليم والطلب في سوق العمل	عدم توافق هيكلي بين المؤهلات الوظيفية والتعليم	تحديد الأجور وفقا للمستوى التعليمي بدلا من المؤهلات الوظيفية
•على جانب العرض، يمكن الحد من زيادة المعروض من خريجى الجامعة من خلال تطبيق معايير معينة لاختيار الملتحقين بالتعليم الجامعي المجاني. •وعلى جانب الطلب، يمكن زيادة الطلب من خلال توفير حوافزضريبية وزيادة الاستثمار في الصناعات التي تتطلب خريجين جامعيين .	•يجب علي أصحاب العمل المشاركة في تصميم المناهج الجامعية والتعليم الفني. •يجب أن يعتمد توفير الوظائف على شروط الوظيفة وتقييم المهارات وليس على المستوى التعليمي بالضرورة.	•معالجة عدم التوافق بين العرض والطلب في سوق العمل من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق التوافق بصورة أفضل بين التعليم ومتطلبات الوظيفة. •وبالتالي، يتم التوفيق بين الأجور وشروط الوظيفة ويتم تحقيق توافق بين التعليم واحتياجات أصحاب العمل للوظائف المتاحة.

الجزء الثالث: تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر: الفرص والتحديات

وفقا لتعريف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي أي مشروع يعمل به ما بين 5 إلى 99 عاملا، وذلك حسب التعريف الأشمل من قبل البنك الدولي

عدد العاملين	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	البنك الدولي
متناهية الصغر	4-1	4-1
صغيرة	49-5	19-5
متوسطة	99-50	99-20
كبيرة	100+	100+

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة 8% من كافة المشروعات و25% من إجمالي التشغيل مما يشير إلى أن هناك مجال واسع لتوفير مزيد من التشغيل فى هذه المشروعات مع استمرار دعم المشروعات متناهية الصغر

الحجم	عدد العاملين	توزيع المشروعات في مصر	نصيبها من إجمالي التشغيل
متناهية الصغر	1 - 4	91.91 %	58 %
صغيرة	5 – 49	7.82 %	22 %
متوسطة	50 - 99	0.13 %	3 %
كبيرة	100+	0.14 %	17 %

يتم تعريف المشروعات وفقا للحد الأقصى لعدد العاملين بها طبقا تعريف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء النشرة السنوية، تعداد السكان والمباني والمشروعات 2006.

أكثر من 50% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر يعمل في الصناعة التحويلية وتجارتي الجملة والتجزئة

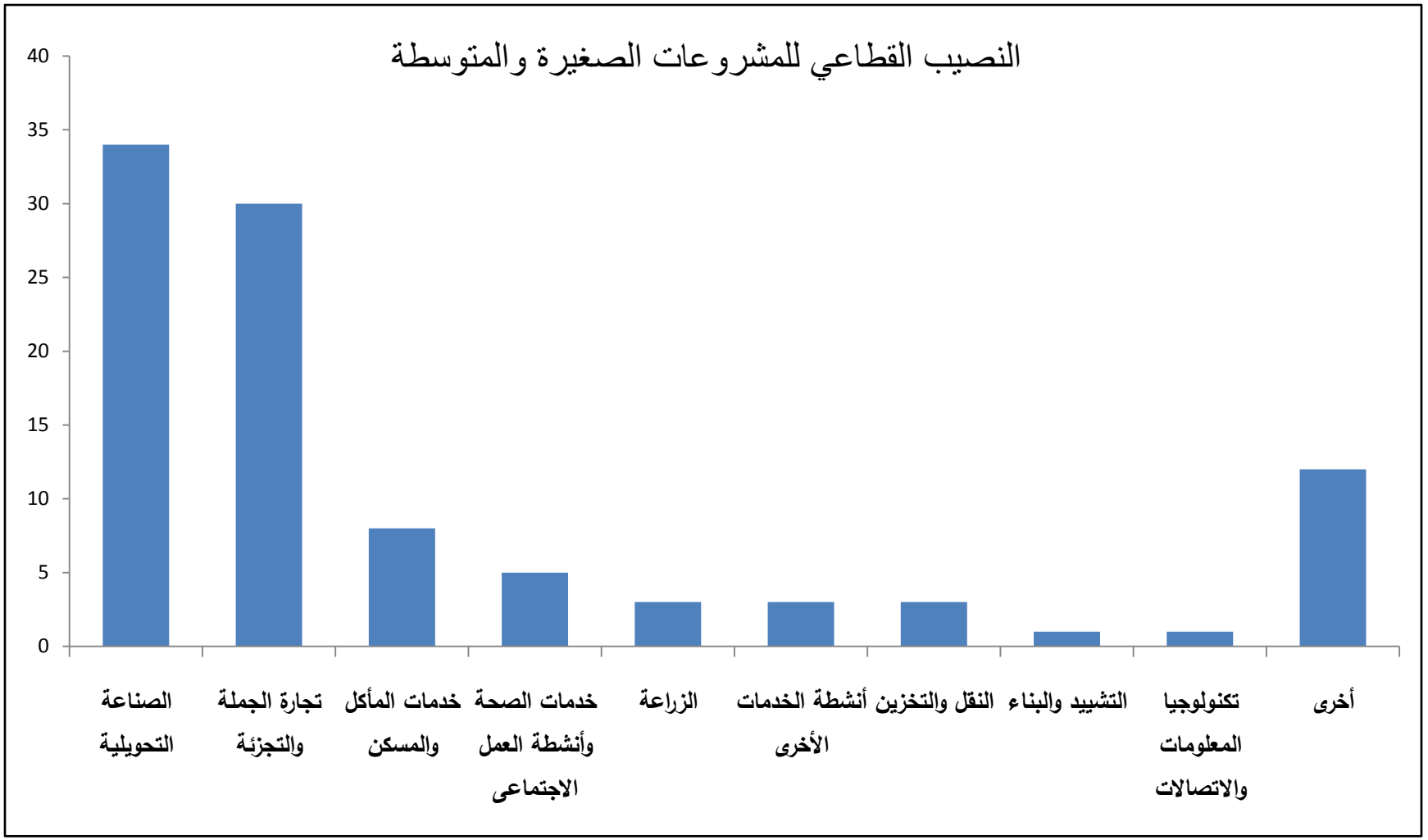

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان والمباني والمشروعات (2006).

ندرة العمالة الماهرة والتمويل يمثلان العقبات الرئيسية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

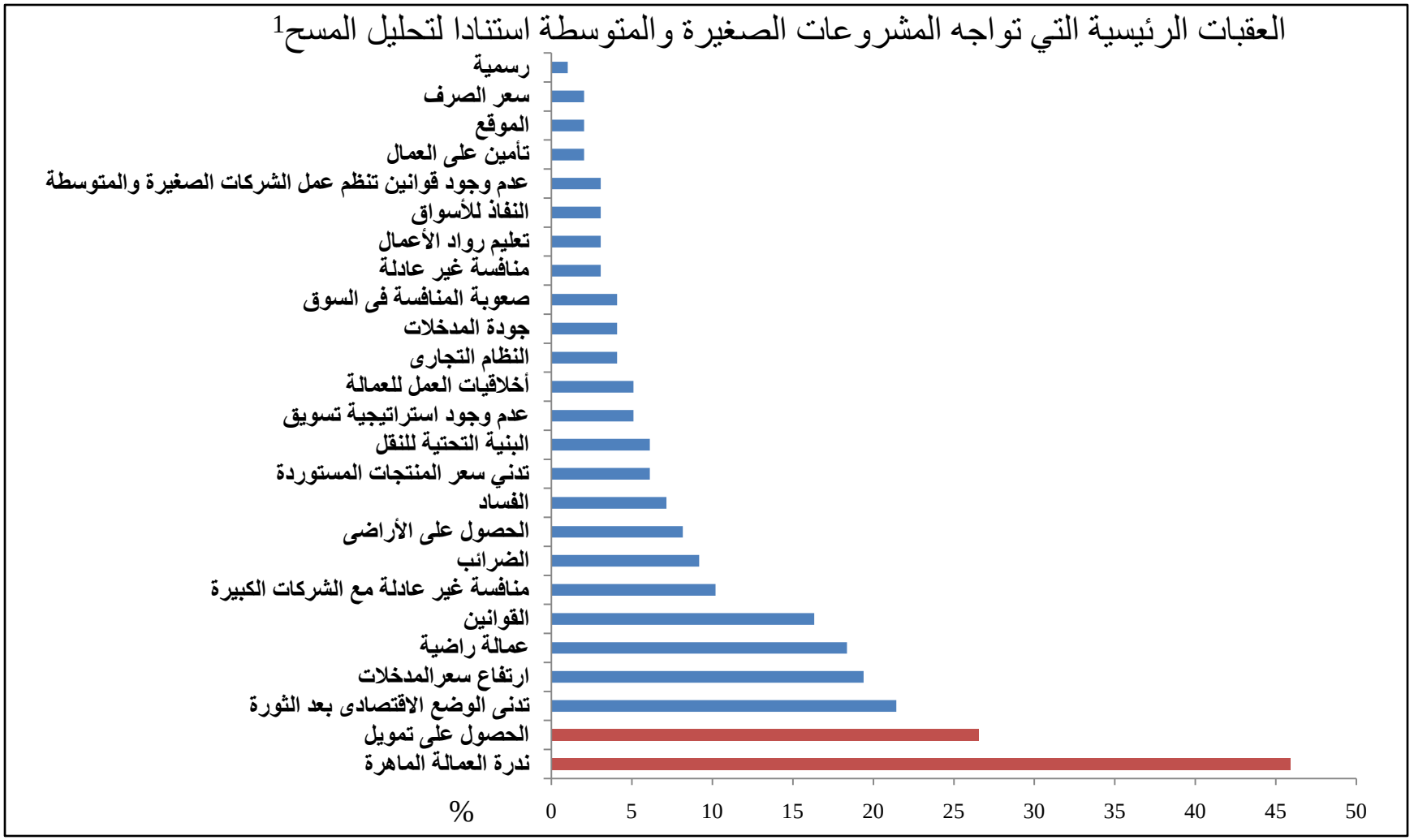

[1]شمل المسح 102 مشروعا صغيرا ومتوسطا في خمس محافظات مصرية هي القاهرة والجيزة والغربية والقليوبية والشرقية. وتم إجراء البحث في عام 2012.

Source: Loewe, et.al , (2012), *Which factors determine the upgrading of small and medium-sized enterprises (SMEs)? The case of Egypt.*

تحصل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نصيب ضئيل من إجمالي الائتمان في القطاع المصرفي رغم نصيبها الكبير في النشاط الاقتصادي وإمكاناتها لزيادة التشغيل

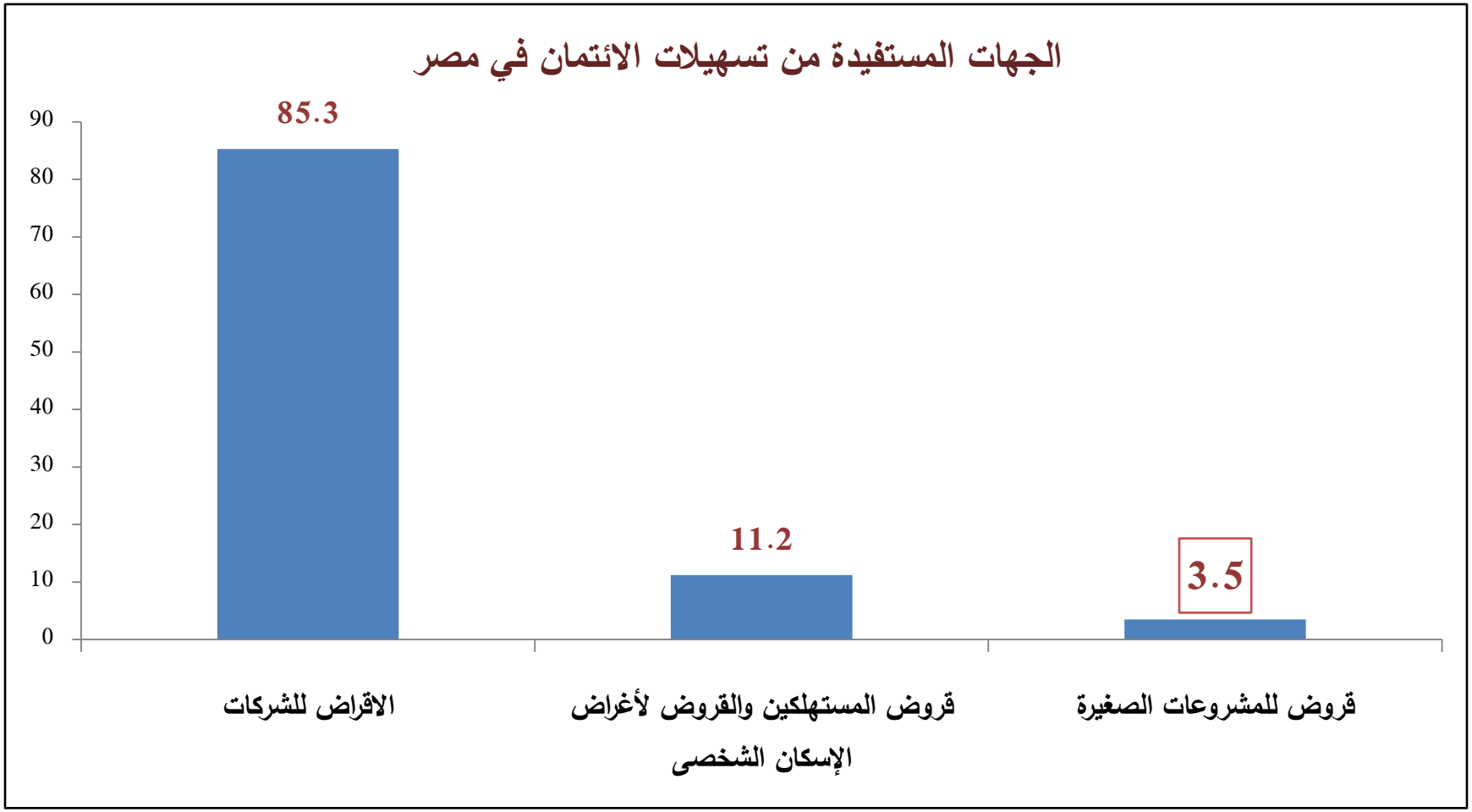

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2010/ 2011.

ثمة تناقض حاد بين عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى للحصول على ائتمان مصرفي وعدد المشروعات التي تنجح بالفعل في تأمين التمويل اللازم

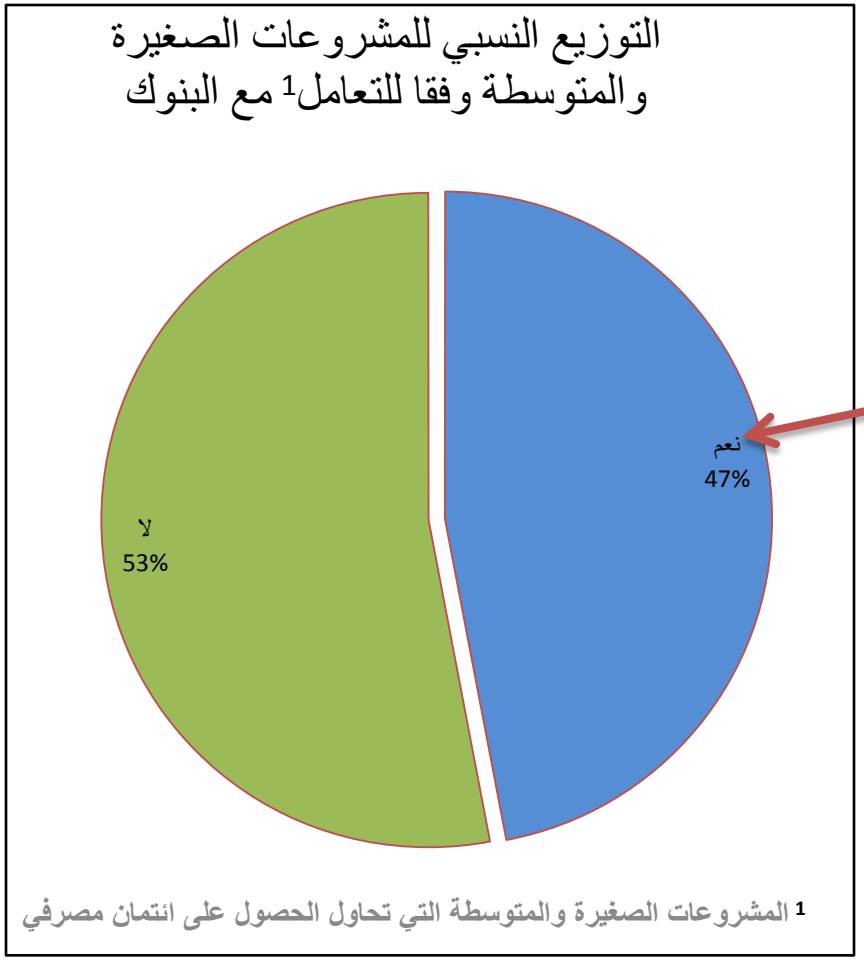

[1] المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تحاول الحصول على ائتمان مصرفي

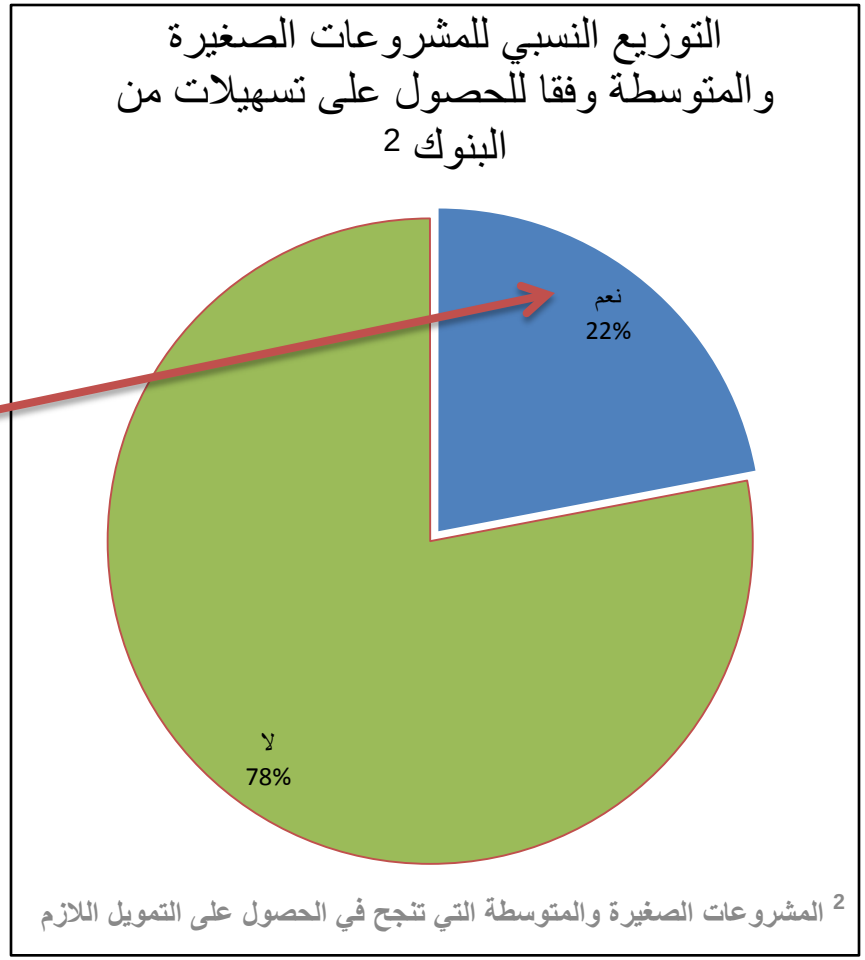

[2] المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تنجح في الحصول على التمويل اللازم

المصدر: المعهد المصرفي المصري (قاعدة بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة).

... يمكن إرجاع ذلك إلى ارتفاع سعر الفائدة والمصاريف الإدارية والضمانات الكثيرة المطلوبة والتي لا تمتلكها المشروعات الصغيرة والمتوسطة

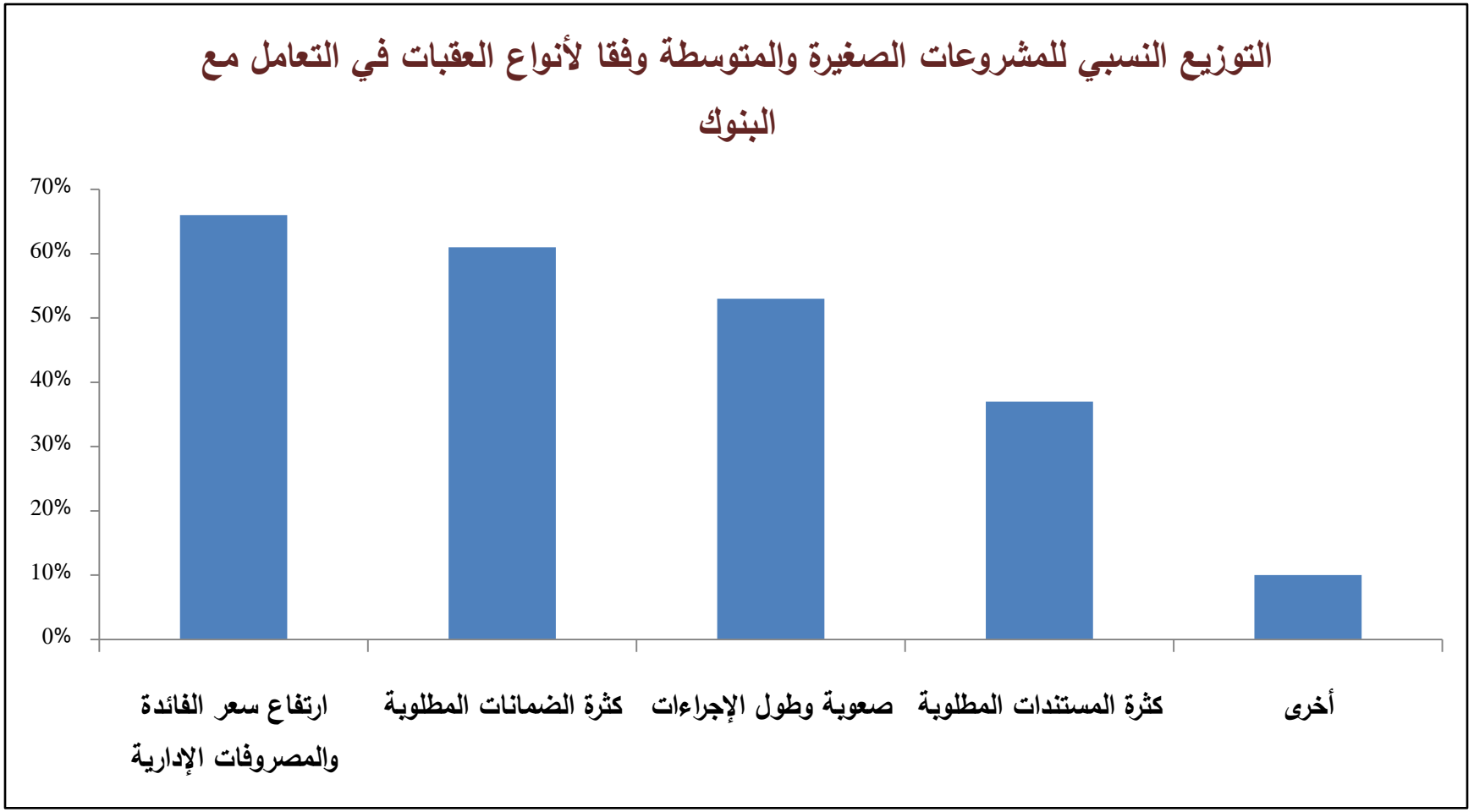

المصدر: المعهد المصرفي المصري (قاعدة بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة).

بصفة عامة، تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة كثيرا من العقبات

العقبات الاقتصادية

- عدم التيقن بشأن سياسات الحكومة
- عدم وجود معلومات حول الفرص المتاحة في كل نشاط
- المنافسة الحادة من جانب المشروعات الكبيرة

العقبات المؤسسية

- صعوبة الحصول على ائتمان
- نقص العمالة الماهرة وجمود لوائح العمل
- عقبات تسويق المنتجات
- عدم وجود حماية كافية لحقوق الملكية الفكرية والابتكار

عقبات إدارية

- صعوبة الحصول على التصاريح وارتفاع تكلفتها
- صعوبة الخروج من السوق بسبب الإجراءات البيروقراطية الطويلة

المصدر: رضا، ملك. "مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الفرص والتحديات". تقرير الاستثمار المصري 2009/ 2010.

الختام ومدلولات السياسات

السياسات القطاعية

الزراعة:

* توجيه مزيد من الاستثمار لزيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة لملايين المصريين في الريف

الصناعة التحويلية، وخدمات الإنتاج والخدمات الاجتماعية:

* توجيه مزيد من الاستثمارات لزيادة محتوى الوظائف في النمو وزيادة الإنتاجية

التشييد والبناء:

* توزيع العمالة الفائضة على القطاعات الأخرى لزيادة الإنتاجية

البترول والكهرباء:

* تحقيق الاتساق بين الاستثمارات الكبيرة الموجهة للقطاع وزيادة مكون الوظائف فى النمو

الختام ومدلولات السياسات

إصلاح التعليم

معالجة عدم الاتساق بين العرض والطلب:

* الحد من زيادة المعروض من الخريجين من خلال وضع معايير لاختيار من يتلقون التعليم الجامعي المجاني
* منح حوافز ضريبية وزيادة الاستثمار في الصناعات التي تزيد الطلب على خريجى الجامعات

التنسيق بصورة أفضل بين مخرجات التعليم ومتطلبات الوظيفة:

* الاستثمار في التدريب الفني لزيادة العائد ومعالجة الاختلالات بين العرض والطلب في سوق العمل
* مشاركة أصحاب العمل في وضع المناهج الجامعية ومناهج التعليم الفني
* التنسيق بين العروض الوظيفية ومؤهلات الوظيفة، والتقييم وفقا للمهارات وليس للمستوى التعليمي

الختام ومدلولات السياسات

تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

إزالة العقبات الاقتصادية:

* ضرورة توفير مزيد من المعلومات حول الفرص المتاحة للنمو
* وضع تشريعات أفضل لتنظيم المنافسة

إزالة العقبات المؤسسية :

* تسهيل الحصول على الائتمان
* زيادة التدريب والمساعدة الفنية وبناء القدرات
* توفير مظلة حماية قانونية
* تعزيز الروابط مع فرص السوق

إزالة العقبات الإدارية:

* لتسهيل إستراتيجيات إنشاء الأعمال والخروج من السوق
* تسهيل إجراءات التسجيل وخطط التنفيذ

لابد من توفير فرص متكافئة للاستفادة من العائد على التعليم والمشاركة في النشاط الإنتاجي بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية فى إطار اقتصاد يتسم بمعدلات نمو مرتفعة يعود بالفائدة على قطاع عريض من المشاركين فى الانتاج